Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة البنك الدولي
للإستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: 74451- اليمن

ورقة مشروع طارئ
لمنحة مقترحة
بقيمة 65.1 مليون من حقوق السحب الخاصة
(ما يعادل 100.0 مليون دولار أمريكي)

للجمهورية اليمنية

للمشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

31 كانون الثاني 2013

دائرة التنمية البشرية
وحدة الإدارة القُطرية - مصر، واليمن، ودجيبوتي
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تم توفير هذه الوثيقة للعموم قبل أن ينظر فيها المجلس. وهذا لايعني ضمنا نتيجة مفترضة. ويجوز تحديث هذه الوثيقة بعد دراستها من المجلس، ويتم نشر الوثيقة المحدثة وفقا لسياسة البنك بشأن إمكانية الحصول على المعلومات.

(سعر الصرف في31 كانون أول 2012)

العملة = ريال يمني

215.52 ريال يمني = 1 دولار أمريكي
0.65 دولار أمريكي = 1 حقوق السحب الخاصة

السنة المالية
1 كانون ثاني – 31 كانون أول

نائب الرئيس	إينجر آندرسون
المديرالقطري	هارتويج شافر
المديرالقطري	وائل زاكوت
مدير القطاع	ياسر الجمال
رئيس فريق العمل	كامل برهام

الجمهورية اليمنية
المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

المحتويات

ألف. المقدمة .....
باء. التحدي الطارئ: السياق القطري، واستراتيجية التعافي، والأسباب الموجبة للمشروع المقترح.....
جيم. استجابة البنك .....
دال. تقييم أنشطة المشروع .....
هاء. ترتيبات التنفيذ وخطة التمويل .....
واو. مخاطر رئيسية وإجراءات مخففة .....
زين. شروط تمويل المشروع .....

الملحق (1) : وصف تفصيلي للمشروع .....
الملحق (2) : نتائج الإطار العام والرصد .....
الملحق (3): ملخص للموازنة التقديرية .....
الملحق (4): الإطار العام لتقييم المخاطر التشغيلية (ORAF) .....
الملحق (5): ترتيبات الإدارة المالية والصرف .....
الملحق (6): ترتيبات الشراء .....
الملحق (7): ترتيبات التنفيذ والرصد .....
الملحق (8): الإعداد للمشروع وتقييم أعضاء الفريق .....
الملحق (9): الإطار العام للضمانات البيئية والإجتماعية .....
الملحق (10): التحليل الإقتصادي والمالي .....
الملحق (11): الوثائق في ملفات المشروع .....
الملحق (12): بيان بالقروض والمنح .....
الملحق (13): لمحة عن البلاد .....
الملحق (14): خرائط .....

الجمهورية اليمنية

المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

ورقة المشروع الطارئ

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

معلومات أساسية	
القطاعات: قطاعات اجتماعية أخرى(80%)؛ وصحة (10%)؛ وقطاع التعليم العام (10%) المواضيع: شبكات أمان اجتماعي(50%)؛ وتغذية وأمن غذائي (30%)؛ وصحة الطفل (10%)؛ والتعليم للجميع (10%). الفئة البيئية: ج- غير مطلوبة تاريخ الإغلاق المتوقع: 30 حزيران، 2014 مؤسسة التمويل الدولية مشترك: لا مستوى مشترك: لايوجد	المدير القطري: هارتويغ شافر مدير القطاع: ياسرالجمال/ستين جورغينسون رئيس الفريق: كامل برهام رقم هوية المشروع: P133811 تاريخ سريان المفعول المتوقع: 2013/3/29 أداة الإقراض: قرض طارئ للتعافي

البيانات المالية للمشروع
قرض [ ] ائتمان [ ] منحة [X] ضمانة [ ] :غير ذلك [ ]
شروط مقترحة:

خطة تمويل (بالمليون دولار)	
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار)	**المصدر**
102.0	إجمالي تكلفة المشروع
0.0	التمويل المشترك
2.0	المتلقي
100.0	إجمالي تمويل البنك
0.0	بنك الدولي للإنشاء والتعمير
100.0	المؤسسة الدولية االتنمية
100.0	جديد
0.0	إلتزام

معلومات العميل

المتلقي: الجمهورية اليمنية
المؤسسة المسؤولة: صندوق الرعاية الإجتماعية (SWF)
مسؤول للإتصال: السيد منصور الفيضي
هاتف رقم: 012-544 (1-967) – فاكس: 011-544 (1-967)
بريد إلكتروني: info@swf.gov.ye

المبالغ التقديرية المصروفة (السنة المالية للبنك/بالمليون دولار أمريكي)

السنة المالية				2013	2014
السنوية				60.0	40.0
تراكمية				60.0	100.0

الهدف التنموي للمشروع والوصف

الأهداف التنموية للمشروع: إن هدف المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة (ECRP) هو مساعدة المتلقي على التخفيف من أثر الأزمة التي حدثت في 2011 عن طريق توفير معونات نقدية للأسر الفقيرة المستحقة.

وصف المشروع: سيقوم المشروع الطارئ المقترح للتعافي من الأزمة بتمويل منح مساعدة نقدية للأسر الفقيرة في اليمن من خلال برنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية. والأسر الفقيرة التي ستقوم المنحة بتغطيتها أضيفت في 2011 الى قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الإجتماعية بعد تطبيق الإستهداف القائم على الفقر بناء على اختبار مستوى الفقر.

المكون 1. المعونات النقدية للأسر الفقيرة: توفير معونات نقدية مؤقتة للأسر الفقيرة المستحقة لفترة أقصاها (15) شهرا.

المكون2. رصد المشروع والتقييم: بناء قدرات هيئة تنفيذ المشروع لرصد وتقييم المشروع من خلال تمويل خدمات الإستشاريين.

الإجراء الوقائي والإستثناء على السياسات

السياسات الوقائية التي أطلقت:	
التقييم البيئي(OP/BP 4.01)	لا [X] نعم [ ]
المستوطنات الطبيعية (OP/BP 4.04)	لا [X] نعم [ ]
الغابات (OP/BP 4.36)	لا [X] نعم [ ]
إدارة الآفات (OP 4.09)	لا [X] نعم [ ]
موارد ثقافية مادية (OP/BP 4.11)	لا [X] نعم [ ]
الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)	لا [X] نعم [ ]
إعادة استيطان غير طوعية (OP/BP 4.12)	لا [X] نعم [ ]
سلامة السدود (OP/BP 4.37)	لا [X] نعم [ ]
مشاريع عن الممرات الهوائية الدولية (OP/BP 7.50)	لا [X] نعم [ ]
مشاريع في مناطق متنازع عليها (OP/BP 7.60)	لا [X] نعم[ ]
هل يتطلب المشروع أي استثناءات عن سياسات البنك؟	لا [X] نعم [ ]
هل تمت الموافقة عليها من إدارة البنك؟	لا [ ] نعم [ ]

الشروط والمواثيق القانونية:

مرجعية اتفاقية التمويل	وصف الشروط/المواثيق	تاريخ الإستحقاق
المادة V5.01	تم تنفيذ الإتفاقية الفرعية بالنيابة عن المتلقي والهيئة المنفذة للمشروع.	حسب الفعالية

ألف. المقدمة

1. تسعى ورقة المشروع هذه للحصول على موافقة المدراء التنفيذيين على تقديم منحة من المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ 65.1 مليون من حقوق السحب الخاص (ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي) للجمهورية اليمنية، من اجل منحة المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة (ECRP).

2. ستساعد المنحة المقترحة في تمويل التكاليف المتعلقة بجهود الحكومة من أجل الإستدامة في تقديم الخدمات الإجتماعية الهامة التي تأثرت سلبيا بأزمة 2011. واجهت اليمن اضطرابات حادة وواسعة النطاق من شباط 2011 حتى تشرين ثاني 2011، الأمر الذي نتج عنه زيادة في الفقر، وتردي في الوضع الغذائي للفقراء واختلال في تقديم الخدمات الأساسية. ويستمر البلد في المعاناة من هذه الإختلالات في حين يبقى السياق الإجتماعي والإقتصادي هشا وضعيفا للغاية. والدعم المقترح سيساعد الحكومة في التخفيف من أثر الأزمة من خلال تمويل المعونات النقدية للأسر الفقيرة التي أضحت أكثر استضعافا نتيجة للأزمة.

ألف. التحدي الطارئ: السياق القطري، واستراتيجية التعافي والأسباب الموجبة للمشروع المقترح
السياق القطري

3. ***في عام 2011، واجهت اليمن احتجاجات شاملة، واشتباكات عنيفة، ونزاعات مسلحة نتج عنها انتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة انتقالية.*** تسبب الأداء الضعيف لاستراتيجية التنمية الحكومية في العقود التي تلت عملية إعادة التوحيد الوطنية لعام 1990، التي دفع بها ضعف المؤسسات والحاكمية، في تزايد التوتر الإجتماعي والسياسي. وتفاقمت هذه التوترات بسبب تردي الأوضاع الإقتصادية، ووصلت أوجها في 2011، بحدوث مظاهرات جماهيرية في سياق الأحداث التي سميت "بالربيع العربي". وطالب المحتجون بتحسين الحاكمية، والتمثيل والفرص الإقتصادية، ونتج عن الإحتجاجات اتفاقية المرحلة الإنتقالية التي تم التوصل اليها بوساطة مجلس التعاون الخليجي. وفي بداية كانون الأول 2011، تم تشكيل حكومة انتقالية كُلِفَت بقيادة عملية التغييرات الدستورية، وبإصلاح الجهاز العسكري، وإدارة الإنتعاش الإقتصادي، والتحضير للإنتخابات العامة التالية في بداية 2014.

4. ***تسبب هذا الوضع الذي تسوده النزاعات باختلالات كبيرة في سلسلة الإنتاج والعرض، ونتج عن ذلك انكماش إقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة.*** انخفض النشاط الإقتصادي بنسبة 10.5 بالمائة في 2011، ويقدر بأنه سيتقلص أكثر بنسبة 1.9 بالمائة في 2012[1]، مؤديا الى ارتفاع في معدلات البطالة. وتبين التقديرات غير الرسمية أن ما يقارب من مليون عامل قد يكونون فقدوا وظائفهم في 2011. وانخفاض توفر النفط، لاسيما الديزل، فاقم من النقص المتزايد في إمدادات الكهرباء والمياه. وقد أدت عمليات التخريب المتكررة للأنابيب في منطقتي مأرب وراس عيسى، وكذلك عدم الأمان المستمر على الطرق، الى انخفاض حاد في إنتاج النفط الخام بحوالي 40 بالمائة في 2011، ومن المتوقع حدوث خسارة مشابهة في 2012. وقد واجهت القطاعات الزراعية، والصناعية وتلك الخاصة بالخدمات زيادات كبيرة في تكلفة المدخلات مثل الري، والنقل والتسويق، مما أدى في نهاية المطاف الى تقليص الإنتاج والصادرات.

5. وحسب التقديرات، فإن معدلات الفقر التي كانت في زيادة قبل الأزمة قد واجهت المزيد من الإرتفاع من 42 بالمائة من السكان في 2009 الى 54.5 بالمائة في 2012[2]. ومعدلات الفقر مرتفعة نسبيا في المناطق الريفية، التي يقطن فيها حوالي 73% من السكان و84% من الفقراء. ويتركز الفقر في المناطق الحضرية في صنعاء وعدن في المقام الأول، وهو فقر مدقع بشكل خاص في الحديدة، وتعز، والمكلا. وهناك حوالي 806.586 شخص يُعتبرون الآن أنهم الأكثر استضعافا نتيجة

[1] *قد تحيد التقديرات الأخرى عن النمو المتوقع حسب تقييم ديناميكية عملية الإنتقال في اليمن. وبصورة عامة، تبقى توقعات النمو خاضعة لأخطاء أكبر من المعتاد خلال المرحلة الإنتقالية.*

[2] *تقييم اجتماعي واقتصادي مشترك.*

النزاعات الحالية والسالفة في اليمن،[3] بما في ذلك أطفال كانوا مشاركين بشكل مباشر في الإقتتال الداخلي والعنف او تأثروا به، بالإضافة الى 213.000 من العائدين المستضعفين والأشخاص الذين تأثروا بالحرب في الشمال، و203.900 من اللاجئين وطالبي اللجوء [4]، وحوالي 150.000 من النازحين في الجنوب [5].وفي ذات الوقت، تأثرت عملية تقديم الخدمات بشكل كبير عبر اليمن، حيث لم يتم معالجة حالة الإستضعاف التي يعاني منها قسم كبير من السكان، مما يساهم في فقدان سبل العيش لهم. ويمكن ان يعزى بشكل مباشر التأثير السلبي الفوري والدراماتيكي لأزمة 2011 على صحة ورفاه الأفراد، الى حالة عدم التطور المزمن لاسيما فيما يتعلق بالخدمات الإجتماعية الأساسية.

6. *تبقى اليمن أحد البلدان العشرة في العالم التي تعاني أكثر من غيرها من انعدام الأمن الغذائي ، وهو أكثر بلد يعاني من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.* ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، فإن حوالي 45 بالمائة من السكان (10 مليون نسمة) كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي في آذار 2012، وهي زيادة كبيرة عما كان عليه مستوى انعدام الأمن الغذائي أي ما يقارب 32 بالمائة في 2009 [6]. ويعاني ما يقارب من مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، حيث أن 61 بالمائة من كل الأطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية، مقارنة بنسبة 58 بالمائة في 2006. وحوالي ثلثي الأطفال اليمنيين الصغار جدا في السن مصابون بالتقزم، ويصيب التقزم الشديد (الذي يهدد حياة الطفل) ثلثي كافة الأطفال في البلاد. وينتشر الفقر وسوء التغذية في المناطق الريفية في الغالب. ويعتمد اليمن لدرجة كبيرة على الواردات الغذائية التي تشكل 81 بالمائة من الإستهلاك الغذائي. وبالنتيجة، فإن البلد حساس بصورة خاصة للصدمات الناتجة عن أسعار الغذاء الخارجية.[7] وحيث أن معدل ما يتناوله اليمني يوميا هو 300 وحدة حرارية فقط فوق حد الجوع، فإن الإرتفاع في الأسعار المحلية سيدفع بعدد أكبر من اليمنيين الى المزيد من انعدام الأمن الغذائي.

7. *كانت السياسات المالية في 2011 و2012 موجهة لاحتواء العجز المالي.* انخفضت الإيرادات لأن إنتاج النفط كان قد توقف خلال فترة الثلاثة عشر شهرا التي تم فيها إيقاف عمل خطوط النفط، وبسبب كساد النشاط الإقتصادي، ومقاومة الكثيرين لدفع الضرائب خلال هذه الفترة من حالة عدم اليقين السياسي. ويتوقع أن يصل العجز المالي الى حوالي 13 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء المنح (6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بما في ذلك المنح). ويصارع برنامج النفقات العامة في 2012 ضد مخاطر عديدة، محلية (أمن) ودولية (أسعار الغذاء وأسعار النفط). وفي حين أن النفقات الرأسمالية لاتزال متدنية أكثر مما ينبغي بحيث لايمكنها أن تولد انتعاشا (4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، فإن الحكومة تأمل أن تبقي على النفقات الخاصة بإعانات النفط ثابتة في 2012. وزيادة العائدات أمر مستحيل من الناحية السياسية؛ فإن منح النفط الضخمة من السعودية (والتي تصل الى حوالي 6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) كانت تبقي على الحكومة في وضع اكتفاء مالي في 2012، لاسيما خلال النصف الأول من السنة. وعلاوة على ذلك، فإن النفقات الإجتماعية الهامة غالبا ما تتنافس مع غيرها من النفقات (رواتب وأمن).

أثر الأزمة على الخدمات الإجتماعية الأساسية

8. *نتج عن الأزمة التي مرت بها البلاد أثر سلبي قوي على تقديم الخدمات التعليمية.* وكان للنزاعات التي دارت عام 2011 أثر كبير على القطاع التعليمي، بما في ذلك الضرر الذي لحق بالمباني المدرسية واحتلالها، وعدم إمكانية الوصول الى بعض المدارس بسبب انعدام الأمن، وزيادة تغيب المدرسين والموظفين الإداريين، وعدم استكمال المنهاج في السنة الدراسية 11/2010. ولوحظ الأثر الأكبر على البنية التحتية التعليمية التي تضررت من جراء القتال او الإحتلال من قبل القوات المسلحة والنازحين.ووفقا لوزارة التربية والتعليم، تضررت حوالي 810 مدرسة ضررا كبيرا نتيجة النزاع المسلح، وتهدمت بعض المباني بالكامل في بعض الحالات. وخلال حملة العودة الى المدرسة التي أطلقتها اليونسيف في أيلول 2011، قالت

---

[3] *مفوضة الأمم المتحدة السامية للاجئين*

[4] *مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين.2011. "ملف العمليات القطرية لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين – اليمن". تحديث النداء العالمي 2011.*

[5] *تفاقم الإقتتال في محافظة أبين، جنوب اليمن، تسبب في نزوح حوالي 1800 نسمة في آذار 2012 ، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).*

[6] *أطلق برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة نتائج أولية عن المسح الشامل الذي أنجز مؤخرا للأمن الغذائي في اليمن (CFSS) في 14 آذار 2012.*

[7] *تسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بضغوط على ميزان المدفوعات، حيث تقترح التقديرات زيادة قدرها 50 بالمائة في تكلفة أسعار القمح، وواحد بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و20 بالمائة من الإحتياطي الإجنبي.*

المنظمة بأنه تم احتلال ما يزيد عن 150 مدرسة من قبل إما القوات المسلحة او النازحين. وعلاوة على ذلك، تأثرت عملية البناء العادية للمباني المدرسية وعملية تقديم المعدات والمواد بالإضطرابات التي تولدت عن النزاع والقيود الصارمة على الموازنة.

9. تردت إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية

أظهرت التقديرات بأن إمكانية الوصول الفعلي الى مرافق صحية ثابتة قد تكون انخفضت الى 50 بالمائة بعد أن كانت 68 بالمائة قبل النزاع. وقد نتج عن انعدام الأمن والنزاعات المسلحة منذ 2011 نزوح مئات الألوف من اليمنيين، مما أثر على معظم المحافظات في البلاد. وقد زاد من تفاقم الأوضاع الحالة غير المستقرة للخدمات الإجتماعية والصحية الأساسية، في حين أن سوء الوضع الغذائي للعديد من اليمنيين كان له أثر كبير على نتائج الصحة العامة. وشملت التحديات الرئيسية الناتجة عن النزاع وما تلاه : (i) النقص في الأدوية والمعدات في المرافق الصحية على كافة المستويات؛ و(ii) اختلال الخدمات الصحية في المحافظات المتأثرة بالنزاع نتيجة لتهديم المرافق الصحية، وفقدان المعدات والأدوية واللوازم، ونزوح موظفي الصحة؛ و(iii) نقص قدرات النظام الطارئ الصحي للإستجابة الى العنف والحوادث التي جرت أثناء الأزمة؛ و(iv) العبء الإضافي الذي يرزخ تحته نظام صحي تسبب النازحون بإضعافه.

10.*عانى سكان اليمن منذ 2008 من سلسلة من الإرتفاعات في سعر الغذاء، ومن الفيضانات وعدم الإستقرار السياسي.* وتسببت أزمة 2011 بارتفاع إضافي في الأسعار. وأصبحت الإمدادات الحكومية بالمياه والكهرباء والوقود للطهي نادرة نتيجة انقطاع الإمدادات. وقد زادت رسوم المياه، وتكاليف الإنارة والوقود للطهي زيادة حادة. وفي المناطق الحضرية والأحياء التي جرت فيها نزاعات مسلحة، مثل صنعاء وتعز، كان على الأسر أن تتحمل تكاليف ترك بيوتها نحو أماكن أكثر أمانا، إما في أحياء أخرى او في قراهم وبلداتهم. ولوحظ وجود علامات حزن بين الجمهور العام، كانت أشد في المناطق المتأثرة بالنزاع السياسي والتي فيها أصلا مستوى عالٍ من الفقر. وكانت أكثر مجموعات السكان تأثرا هم النساء والأطفال. وكانت آليات التكيف التي لوحظ استخدامها هي: انخفاظ عدد الوجبات؛ وتدني التنوع الغذائي، وإخراج الأطفال من المدرسة وتشغيلهم في الغالب كعمال وفي بعض الحالات، يتم إرسالهم بصورة غير قانونية لبلدان مجاورة؛ وكان ينتج عن التخلي عن العلاج الطبي تردي صحة الأم والطفل؛ وزيادة الدين المترتب على الأسرة؛ وقيامها ببيع موجوداتها.

الرد الحكومي

11.*وضعت اليمن خطة انتقالية لتحقيق الإستقرار والتنمية (TPSD) وتلقت تعهدات بتقديم مساعدات كبيرة.* وقد عبر المانحون عن التزامهم القوي نحو دعم الخطة الإنتقالية للإستقرار والتنمية، بإجمالي تعهدات بلغت حوالي 7.5 كليون دولار تم تلقيها خلال مؤتمر المانحين في الرياض، وإجتماع المتابعة لأصداقء اليمن الذي عقد في نيويورك (أيلول 2012). وفي حين أن هذه التعهدات لاتلبي بالكامل طلب الحكومة بتمويل الإحتياجات قصيرة الأجل والبالغة 4.3 مليار دولار أمريكي، ولأوليات التنمية متوسطة الأجل والبالغة 7.65 مليار دولار أمريكي، الا أنه يتم تمويل الإحتياجات قصيرة الأجل وجزء كبير من الإحتياجات متوسطة الأجل. وتعمل الحكومة وشركائها في التنمية معا بشكل وثيق من أجل الوصول الى التعهدات التي قدمت. وتم الإتفاق على إطار عام للمساءلة المتبادلة لتحقيق هذا الغرض، مما يلزم الحكومة ومانحوها بالتزاماتهم.

12. *تؤكد الخطة الإنتقالية للإستقرار والتنمية على الدعم قصير الأجل والإنساني للإنعاش وإعادة الإعمار، مع المحافظة على الإستقرار الإقتصادي.* وكأولوية من أولويات الخطة الإنتقالية للإستقرار والتنمية، حددت الحكومة أن توسيع الحماية الإجتماعية وتعزيز شبكات الأمان مرتبطين بالأهداف المزدوجة للمساعدة الإجتماعية (قصيرة الأمد وأثناء المرحلة الإنتقالية) والتنمية الإقتصادية (طويلة الأمد والخاصة بما يلي المرحلة الإنتقالية). والغرض من ذلك هو تعزيز شبكات وآليات شبكات الأمان من أجل دعم الفقراء، وإعطاء الأولوية للإستثمارات كثيفة العمالة في كافة القطاعات الإقتصادية مع التركيز بشكل خاص على الشباب والمرأة للمشاركة في القوة العاملة، وتوسيع نظام الحوالات النقدية من خلال صندوق الرعاية الإجتماعية لمساعدة المجموعات الأفقر. كما أن تعزيز الدعم للأكثر استضعافا هو أولوية قصوى للمرحلة الفورية. ولهذا الغرض قامت الحكومة بإلحاق حوالي 500.000 منتفع جديد ببرنامج المعونات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية في 2011. الا أن الوضع المالي الهش الذي يعكس الوضع السياسي الهش في البلاد، يجعل هذا الدعم طموحا.

13.*وهدف الحكومة الرئيسي في مجال التعليم هو حماية وتعزيز المكتسبات من حيث إمكانية الحصول على التعليم الأساسي، مع تعزيز المزيد من مشاركة الفتيات وتحسين نوعية التعلم.* قامت اليمن بإحراز تقدم كبير في زيادة إمكانية الحصول على التعليم الأساسي: فقد ارتفع معدل الإلتحاق الإجمالي (***GER***) في التعليم الأساسي من 62 بالمائة في 99/1998 الى ما يقارب 86 بالمائة في 11/2010؛ وزادت نسبة التحاق الفتيات بشكل كبير من 42 بالمائة الى 76 بالمائة. وعلى الرغم من هذا التحسن، الا أنه من غير المحتمل أن تحقق اليمن الأهداف الإنمائية للألفية حول التعليم للجميع لضمان أن يقوم كافة الأولاد والفتيات بانهاء دورة كاملة من الدراسة الإبتدائية بحلول 2015، كما تبقى جودة التعليم تحديا. وفي حين تقوم وزارة التربية والتعليم بمراجعة الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (***NBDES***) من أجل تحديث الأهداف الرئيسية وتقوية التركيز على الجودة، تقوم كذلك بدراسة أثر أزمة 2011 والنزاعات على عمليات القطاع. ويستفيد قطاع التعليم في اليمن من دعم قوي ومتناسق من العديد من شركاء التنمية المتنوعين.

14.*تعمل الحكومة على تلبية الإحتياجات الصحية للسكان الذين تضرروا من الأزمة على الأخص النازحين.* وكانت الموارد الإضافية المطلوبة تتضمن الأدوية الأساسية، والمعدات والأجهزة الطبية، وخدمات الرعاية الطارئة. وقد تضمنت استجابة الخطة الإنتقالية للإستقرار والتنمية، للتحديات الحالية تحديد أولويات ثلاثة للقطاع الصحي هي: (i) استجابة إنسانية وفي الحالات الطارئة: تعزيز أنظمة الإستجابة الوطنية للطوارئ؛ و(ii) رزمة الخدمات الأساسية: زيادة إمكانية الحصول على رعاية صحية، وتوفرها واستخدامها؛ و(iii) إعادة التأهيل والإنتعاش ما بعد النزاع: ضمان وجود منظمات مرنة ومتجاوبة من أجل التعامل مع الأزمة وعدم الإستقرار.

الأسباب الموجبة للمشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

15.*يدعم البنك الدولي بنشاط انتقال اليمن الى مرحلة ما بعد الأزمة.* أعد البنك الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية في 2012 تقييما اجتماعيا واقتصاديا مشتركا (JSEA) (تقرير رقم 74316) من أجل تقييم أثر الأزمة وتحديد إجراءات التعافي. وشكل التقييم الإجتماعي والإقتصادي المشترك الأساس للمناقشات في مؤتمر المانحين في الرياض وما بعده. وعلاوة على ذلك، وضع البنك مذكرة استراتيجية مؤقتة لضبط دعمه المقدم للمرحلة الإنتقالية الحالية تداعياتها.

16.*إن المشروع الطارئ المقترح للتعافي من الأزمة متوافق مع توصية التقييم الإجتماعي والإقتصادي المشترك لحماية النفقات الإجتماعية الهامة في المدى القصير، ومع هدف الخطة الإنتقالية للإستقرار والتنمية والمتمثل في الحفاظ على مستويات الدخل والخدمات الأساسية الهامة، على الأخص للفقراء.* ويتوقع أن يساهم المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة في تحقيق الإستقرار في المرحلة الإنتقالية، من خلال مساندة الحكومة لتوفير مساعدة مالية فورية للأسر الفقيرة التي أصبحت أكثر استضعافا بسبب الأزمة.

17. *وتمت دراسة امكانية استخدام أموال نافذة مواجهة الأزمات لهذا المشروع.* الا أنه لم يكن بالإمكان استخدام نافذة مواجهة الأزمات فيما يتعلق بواحدة من معايير إمكانية الحصول على الأموال، وهي حدوث صدمة خارجية بسبب إما كارثة طبيعية او أزمة اقتصادية تؤثر على بلدان عديدة.

18.*يبني البنك الدولي على جهود قائمة طويلة الأمد من أجل دعم القطاعات الإجتماعية في اليمن، بالإشتراك مع شركاء التنمية الآخرين.* وقد لعب البنك الدولي دورا رياديا في الماضي في دعم استراتيجية التخفيف من الفقر في اليمن وأجندة التنمية البشرية فيها. وكان البنك يقدم دعما متسقا لقطاع التعليم يتضمن أربعة مشاريع قائمة حاليا تغطي التعليم الأساسي، والثانوي والعالي. كما أن البنك هو داعم رئيسي للقطاع الصحي، مع تركيز خاص على صحة الأم والطفل. وبالإضافة الى الدعم المباشر لأدوات الحماية الإجتماعية الرئيسية في اليمن (الصندوق الإجتماعي للتنمية (SFD)، ومشروع الأشغال العامة (PWP) وصندوق الرعاية الإجتماعية (SWF))، يعمل البنك مع شركاء التنمية الآخرين على تحسين الإستهداف وأثر البرامج الإجتماعية القطرية.

باء. استجابة البنك

استراتيجية البنك

19.*تم تأطير استراتيجية مجموعة البنك الدولي لمعالجة تداعيات أزمة البلاد ودعم المرحلة الإنتقالية، في مذكرة الإستراتيجية المؤقتة (السنة المالية 14/2013) (التقرير رقم 70943) التي تمت مناقشتها مع مجلس المدراء التنفيذيين في 13 تشرين ثاني 2012.* وتهدف الإستراتيجية المؤقتة الى مساعدة الحكومة في تحقيق استقرار المرحلة الإنتقالية في المدى القصير، وإجراء العمل التحضيري لإصلاحات متوسطة المدى. وتدعم مذكرة الإستراتيجية المؤقتة ثلاثة ركائز استراتيجية: (***i***) تحقيق مكاسب سريعة وحماية للفقراء عن طريق خلق وظائف قصيرة الأجل، وإعادة الخدمات الأساسية، وتحسين إمكانية الدخول الى شبكات الأمان الإجتماعية، وإعادة إحياء سبل العيش؛ و(***ii***) تحسين الإدارة المالية عن طريق المساعدة في الحفاظ على الإستقرار الكلي، وتعزيز السياسات المالية والإدارة المالية العامة، وتحسين البيئة المواتية لنمو القطاع الخاص والقدرة التنافسية؛ و(***iii***) تعزيز الحاكمية وتقديم الخدمات العامة من خلال دعم الحاكمية المحلية، وبناء القدرات، وتقديم الخدمات، وتحسين مشاركة المواطن.

20. *وفي حين يتم دعم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والبنية التحتية، فإن استراتيجية البنك تهدف الى التخفيف من أثر ارتفاع سعر الأغذية*. وأحد الأدوات الرئيسية المتوفرة لمعالجة تذبذب سعر الغذاء هو الدعم المقدم لشبكات الأمان والأنشطة قصيرة الأجل المولدة للدخل، الأمر الذي يساهم في تحسين القوة الشرائية للقطاعات الأكثر تأثرا من السكان، وتساعدهم على التعامل مع الإرتفاعات المحتملة في سعر الغذاء ومخاطر الأمن الغذائي. والمشروع المقترح هو واحد من سلسلة من الأنشطة الجديدة بموجب مذكرة الإستراتيجية المؤقتة، ويستهدف أوجه الضعف لدى الفقراء والمجموعات المهمشة في المدى القصير. وهذه تشمل أيضا: (i) تمويل إضافي (25 مليون دولار أمريكي) لتوسيع مشروع الصندوق الإجتماعي للتنمية لمشروع الأشغال كثيفة العمالة (P133699) من أجل تغطية الشباب والنساء العاطلات عن العمل من ناحية، ولشمل من ناحية أخرى خدمات تغذوية؛ و(ii) برنامج قسائم قائم على المخرجات للأمومة وحديثي الولادة (P144522) (10 مليون دولار أمريكي) من شأنه توسيع نطاق العمليات الإختبارية للمساعدة القائمة على المخرجات؛ و(iii) المشروع الثاني لتطوير التعليم الأساسي (BEDP II) (P13053) (66 مليون دولار) من أجل تقديم الدعم للتعليم الأساسي، بناء على التقدم الذي أحرز مسبقا في مشروع تطوير التعليم الأساسي الأول BEDPI (P076185).

21. *الهدف الإنمائي للمشروع (PDO)*. إن الهدف الأساسي للمشروع الطارئ المقترح للتعافي من الأزمة هو *مساعدة المتلقي على التخفيف من أثر أزمة 2011، من خلال توفير المعونات النقدية للأسر الفقيرة المستحقة للحصول على المعونات.*

22. *وصف المشروع (راجع الملحق 1 لوصف تفصيلي للمشروع).* سيقوم المشروع المقترح بتمويل منح المساعدة النقدية للأسر الفقيرة في اليمن من خلال برنامج الحوالات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية. وصندوق الرعاية الإجتماعية هو أكبر شبكة أمان اجتماعي قائمة على الحوالات النقدية في اليمن أنشأت في 1996. وفي 2011، قام صندوق الرعاية الإجتماعية بتوسيع نطاق تغطيته بنسبة 50% لتصل الى 1.5 مليون أسرة، مما يمثل 6.9 مليون فرد في كافة ال 21 محافظة. وتم انتقاء ال 0.5 مليون أسرة إضافية باستخدام طريقة اختبار مستوى الدخل المطبقة على مسح الأسر لعام 2008، من أجل تحسين عملية استهداف الفقر من قبل صندوق الرعاية الإجتماعية. وتهدف طريقة اختبار مستوى الدخل التي تم تطويرها بمساعدة فنية من البنك، الى تحسين الإستهداف لصالح الفقراء استنادا الى سمات معينة. وفي طريقة اختبار مستوى الدخل، يتم جمع متغيرات يمكن ملاحظتها مثل الخصائص الفردية/الأسرية وملكية الأسرة للسلع المعمرة، ويتم تطبيق سلاسل من "الأوزان" لتقدير رعاية الأسرة. وتقوم طريقة اختبار مستوى الدخل بتصنيف الأسر الى فئات ستة: شملت الفئات من ألف الى دال الأسر التي تعتبر فقيرة او فقيرة للغاية؛ وكانت الفئة (هاء) تشمل الأسر التي اعتبرت معرضة للفقر؛ والفئة (دال) للأسر التي اعتبرت غير فقيرة. وستقوم المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة بتمويل المعونات النقدية للأسر للفئات من ألف الى دال.

23. مكونات المشروع

- *المكون 1: الحوالات النقدية للأسر الفقيرة (99.8 مليون دولار أمريكي).* سيوفر هذا المكون دفعات منافع نقدية لحوالي 400.000 أسرة فقيرة. وسيمول هذا المشروع المعونات النقدية (حوالي 10-20 دولار أمريكي في الشهر) للأسر

المستحقة للحصول على المنافع لفترة خمسة عشر شهرا. وستقوم الحكومة بتمويل رسوم الخدمات المرتبطة بذلك (*1 بالمائة*) التي تفرضها مؤسسات الخدمات (مكتب البريد والبنوك التجارية)، بالإضافة الى التكاليف التشغيلية ذات العلاقة لصندوق الرعاية الإجتماعية، وذلك من أجل تنفيذ المشروع.

- *المكون 2: الرقابة والتقييم لتنفيذ المشروع (0.2 مليون دولار أمريكي).* سيوفر هذا المكون الخدمات الإستشارية الضرورية لدعم صندوق الرعاية الإجتماعية في رصد وتقييم تنفيذ المشروع، بما في ذلك التدقيق الخارجي.

***الإستحقاق للسير في الإجراءات بموجب* OP/BP 8.0**

24.تماشيا مع المبادئ التوجيهية لسياسات التشغيل 8.00 ، سينظر المشروع المقترح في الآثار الإقتصادية والإجتماعية المعاكسة الناتجة عن الأزمة التي واجهتها البلاد في 2011، والتي نتج عنها زيادة في الفقر والإستضعاف. ويتوقع أن يساعد هذا المشروع حكومة اليمن على المحافظة على رأس المال البشري والإجتماعي عن طريق تمويل المعونات النقدية للأسر الفقيرة عبر البلاد.

التواؤم مع الإستراتيجية القطرية

25.تتضمن مذكرة الإستراتيجية المؤقتة التي تم تبنيها مؤخرا، استراتيجية مجموعة البنك الدولي لمساعدة اليمن للسنوات المالية 2013 و2014، وهو إطار زمني يتماشى مع الفترة الإنتقالية وتداعياتها الفورية. والمشروع المقترح مشمول في مذكرة الإستراتيجية المؤقتة كأحد المكونات الرئيسية لاستجابة البنك، من أجل الحيلولة دون تردي الوضع الإنساني الحالي، وضمان أن النفقات الإجتماعية الأهم هي محمية. وهذه العملية المقترحة هي كذلك مساهمة أولى في تحقيق التعهد الذي قام به البنك الدولي في مؤتمر الرياض في أيلول 2012.

النتائج المتوقعة

26.تتمثل النتيجة الرئيسية المتوقعة للمشروع المقترح في تقديم الدعم المالي لحوالي 400.000 أسرة فقيرة أصبحت أكثر استضعافا نتيجة لأزمة البلاد وارتفاع الأسعار، لاسيما للأغذية. وحوالي 40 بالمائة من الأسر التي سيغطيها المشروع ترأسها امرأة. ويقدر إجمالي عدد الأفراد الذين سيتنفعون من المساعدة النقدية التي يوفرها المشروع بـِ2.4 مليون شخص منهم 52 بالمائة من الإناث.

باء. تقييم أنشطة المشاريع

اقتصادي ومالي

27.وبصورة عامة، يتوقع أن يكون للمشروع المقترح منافع اقتصادية كبيرة على المستوى الوطني، نظرا للعدد الكبير نسبيا من الأسر التي ستتلقى الدعم من المنحة الطارئة. ويتوقع من حوالي 400.000 أسرة حددت على أنها فقيرة باستخدام طرق اختبار مستوى الدخل، الحصول على حوالات نقدية من خلال المشروع. وهذا يمثل حوالي ثلث إجمالي عدد المنتفعين من برنامج صندوق الرعاية الإجتماعية. ويُتَوَقَع أن ينتج عن الحوالات النقدية التي سيتم تمويلها من المشروع ما يلي: (i) زيادة الإستهلاك بين أسر المتفعين؛ و(ii) زيادة نسب الإلتحاق بالمدرسة والحضور بالنسبة للأطفال، و(iii) انخفاض مستويات المراضة وسوء التغذية بين الأطفال من سن صفر الى 5 سنوات. ويتوقع أن يؤدي أثر الدخل للحوالة (مثل زيادة الإستهلاك الغذائي، والتنوع الغذائي) الى تحسن في النتائج على المستوى الصحي والتعليمي للأطفال والأسرة الممتدة. وبالإضافة الى منافع الرعاية المباشرة الناتجة عن تحسن الوضع الصحي، يمكن توقع مكاسب أيضا من خلال تحسين المستويات الدراسية والتحصيل المعرفي، بالإضافة الى الإنتاجية، والأرباح والدخل للكبار.

28.وباستلام حوالات نقدية منتظمة، من المرجح أن تزيد الأسر من كميات الغذاء التي تتناولها، مما ينتج عن ذلك انخفاض في إنعدام الأمن الغذائي والمحافظة على الأصول المنتجة. ويتوقع أن يكون لهذا أثر إيجابي على تجانس الإستهلاك. وهذا سيقلل من كل من الفقر من حيث الدخل، وعدم المساواة في الدخل نتيجة أثر إعادة التوزيع الناتج عن استهداف أفقر العائلات ضمن الأسر بعملية التحويل. والحوالات النقدية غير المشروطة مثل تلك التي نفذها صندوق الرعاية الإجتماعية، ستمنح الأسر الفقيرة أكبر قدر من المرونة، وهي تتضمن من الناحية الإدارية تحديات اقل من حيث التنفيذ. ومن المرجح أن تؤثر الحوالات النقدية غير المشروطة على التنمية البشرية، حيث يكون للمجموعات المستضعفة إمكانية كافية للحصول على المعلومات من أجل انتقاء خيارات مستنيرة حول الصحة والتعليم.

فني

29.يهدف المشروع المقترح لدعم استجابة الحكومة لتداعيات أزمة 2011، لاسيما التخفيف من أثر ارتفاع سعر الأغذية على الأسر الفقيرة. ويعتمد تصميم المشروع على تجربة صندوق الرعاية الإجتماعية في تقديم المساعدة النقدية المباشرة وتحسين الإستهداف، من خلال استعمال اختبار مستوى الدخل لتحديد المستفيدين المعنيين للمشروع. وصندوق الرعاية الإجتماعية هو أحد برامج شبكة الأمان الإجتماعي الرئيسية في اليمن، وهو يعمل ويقدم المساعدة النقدية منذ ما يزيد عن 15 سنة.

30.ويقوم تصميم المشروع المقترح على التجربة والدروس المستخلصة من المشروع الطارئ لتعزيز شبكة الأمان الإجتماعي (ESSNEP) الممول من خلال مرفق الإتحاد الأوروبي للإستجابة السريعة لأزمة الغذاء، وسينتفع من المساعدة التقنية المقدمة لصندوق الرعاية الإجتماعية من خلال مشروع الدعم المؤسسي الممول من البنك (ISP)(P#). واستخدم تصميم المشروع نتائج المساعدة الفنية المقدمة لصندوق الرعاية الإجتماعية من أجل إصلاح استهدافه، وذلك من خلال تطبيق اختبار مستوى الدخل على قاعدة بياناتهم الوطنية للفقراء.

31.سيتم رصد تنفيذ المشروع من خلال تقارير دوائر الرصد والتقييم لصندوق الرعاية الإجتماعية، كما سيتم إجراء مسح للمنتفعين من قبل شركة خارجية.

32.وتمت دراسة خيار بديل من أجل تمويل النفقات المرتبطة بالغذاء. الا أنه لم يتم الإبقاء على هذا الخيار، حيث أنه يتم استيراد الغذاء من قبل شركات خاصة في اليمن، وليس هناك أي دعم لذلك من الحكومة. كما أثبت دعم الواردات الغذائية في الماضي أنه أداة لايمكن الإعتماد عليها في استهداف الأسر الفقيرة. وتمت دراسة إمكانية الحصول على الأموال التي يتم توفيرها بموجب نافذة مواجهة الأزمات، وذلك لاستكمال أموال المؤسسة الدولية للتنمية لتمويل المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة. الا أن التأهل للحصول على أموال نافذة مواجهة الأزمات يتطلب حدوث صدمة خارجية، تسببها كارثة إما طبيعية او اقتصادية، وتكون تؤثر على بلدان عديدة في ذات الوقت. وبصورة خاصة، يتوقع أن ينتج عن الأزمة تراجع واسع النطاق او إقليمي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعلى أساس سنوي بمقدار 3 نقاط مئوية على الأقل، وذلك في عدد كبير من بلدان المنظمة الدولية للتنمية، من أجل تبرير إمكانية الحصول على أموال نافذة التعافي من الأزمة. وتم الإنتهاء الى أن القضايا المحددة التي تؤدي الى الأزمة الإقتصادية في اليمن، والتي جعلت من هذه العملية أمرا ضروريا، كانت أساسا خاصة بالبلد وتقتصر على اليمن، ولن تؤدي بالتالي الى الحصول على موارد نافذة مواجهة الأزمات.

اجتماعي

33.استهداف الفقر. سيساهم المشروع في زيادة المنافع لسكان الريف والحضر من خلال تركيز صندوق الرعاية الإجتماعية على استهداف الفقر بناء على طريقة اختبار مستوى الدخل، مما يحسن من قدرة صندوق الرعاية الإجتماعية على استهداف أولئك الذين هم في أمس الحاجة.

34.النوع الإجتماعي والشباب. إن النوع الإجتماعي لرب الأسرة هو أحد المتغيرات في طريقة اختبار مستوى الفقر لاستهداف الفقر، المستخدمة لاختيار المستفيدين المتوقعين من المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة. والنسبة المئوية للأسر

التي يغطيها المشروع، والتي ترأسها أمراة هي 39.9 بالمائة. كما يقدر بأن حوالي 52 بالمائة من المستفيدين المباشرين من المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة (أفراد الأسر الذين يغطيهم المشروع) هم من النساء. وأظهر مسح أجرته منظمة OXFAM مؤخرا في محافظة الحديدة بأنه تم تمكين النساء كمتخذات قرار من خلال برنامج الحوالات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية، لأنه على الرغم من أنهن ليسن أرباب أسر في معظم الحالات، الا أنهن يحددن "أي الأغذية يتم إحضارها للبيت، وغالبا ما يخترن شراء الإحتياجات من الخضروات، والدواء او الماشية، بالإضافة الى شراء السلع الأساسية". كما سيستفيد الشباب من هذا المشروع، حيث أن حوالي 52 بالمائة من ال 2.4 مليون مستفيد من المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة ، هم دون سن الثامنة عشر.

35.المشاركة والشمول. سيستفيد المشروع من أنشطة مشروع الدعم المؤسسي (ISP) لدعم مشاركة المساهمين مثل منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية في الإلتحاق، وإعادة المصادقة، ورصد برنامج المعوناتالنقدية. وقد أنشأ صندوق الرعاية الإجتماعية وحدة تنسيق لمنظمات المجتمع المدني من أجل تعظيم الموارد وبناء المساءلة الإجتماعية لممارسات وإجراءات صندوق الرعاية الإجتماعية على مستوى الأسرة.

بيئي

36.إن الفئة البيئية هي أنشطة مشروع C (منافع نقدية وتكاليف مترتبة) لاتؤدي الى وضع أي سياسة ضمانات.

إئتماني

37.إدارة مالية. تم إجراء تقييم للإدارة المالية بهدف تحديد ما إذا:(i) كان لصندوق الرعاية الإجتماعية ترتيبات إدارة مالية ملائمة لضمان أن أموال المشروع ستستخدم للأغراض المحددة وبطريقة فعالة واقتصادية؛ و(ii) كان من الممكن الإعتماد على الضوابط والعمليات في صندوق الرعاية الإجتماعية؛ (iii) كان النظام القائم قادر على توليد تقارير موثوقة ودقيقة للمشروع وفي الوقت المناسب. وقد أكد التقييم بأن لصندوق الرعاية الإجتماعية قدرات ملائمة في مجال الإدارة المالية لتنفيذ المشروع، الا أنه بحاجة لتعزيز نظام الإدارة المالية فيه. وتتم معالجة أوجه الضعف لصندوق الرعاية الإجتماعية من خلال أنشطة بناء القدرات الممولة في إطار مشروع الدعم المؤسسي، ومن خلال إجراءات مخففة مشمولة في تصميم المشروع. وقد اكتسب الصندوق خبرة من خلال التنفيذ الناجح لمشروع يديره البنك الدولي، وممول من الإتحاد الأوروبي، (ESSNSEP) (P#)، قد مول حوالات نقدية لحوالي 40.000 أسرة فقيرة مؤهلة تم تحديدها من خلال المسح الأسري الذي أجراه الصندوق وتصنيف اختبار مستوى الدخل. وقد قدم صندوق الرعاية الإجتماعية كافة تقارير التدقيق.

38.اتخذ صندوق الرعاية الإجتماعية أجراءات للتقليل من مخاطر المشروع: (i) إذ حدد الإجراءات الرسمية للإدارة المالية والضوابط الواجبة التطبيق على المشروع المقترح، بما في ذلك الموافقة على دور دائرة التدقيق الداخلي، ليتم تطبيقه خلال التنفيذ، وتوثيق هذه الضوابط والإجراءات في جليل إجراءات المشروع؛ و(ii) أبقى على أخصائي إدارة مالية مؤهل بناء على شروط مرجعية مقبولة للمؤسسة؛ و(iii) أنشأ نظام محاسبي قادر على تسجيل معاملات للمشروع وإعداد تقارير مالية في الأوقات المحددة؛ و(iv) تعاقد مع مدقق خارجي مستقل وخاص مقبول من قبل البنك، من أجل إجراء عمليات تدقيق ربع سنوية لأنشطة المشروع، على الأخص التحقق من التحويلات النقدية، وإصدار تقارير مالية ربع سنوية مؤقتة ومدققة، وإجراء عمليات تدقيق نهاية السنة للبيانات المالية للمشروع.

39.نتيجة لطبيعة المخاطر المتأصلة في النظام البلد وطبيعة المشروع، وفي ضوء ترتيبات الإدارة المالية القائمة من قبل في صندوق الرعاية الإجتماعية، تم تقييم التصنيف الكلي لمخاطر الإدارة المالية للمشروع على أنها **عالية**. وليس هناك شروط للإدارة المالية بالنسبة لفعالية المشروع، وستستمر عملية رصد ترتيبات الإدارة المالية عبر تنفيذ المشروع.

40.الشراء العام. لصندوق الرعاية الإجتماعية دائرة مالية يقودها مدير معار من وزارة المالية. وللدائرة المالية وحدة شراء مسؤولة عن العطاءات ذات القيمة غير العالية. وفي الدائرة عدد كافٍ من الموظفين مسؤولون عن الشراء العام، ويعرفون إجراءات الشراء العام للبنك الدولي. وبما أن عملية الشراء العام محدودة للغاية في المشروع، فإن الموظفين والموارد الأخرى المستخدمة لمشروع الدعم المؤسسي ستكون كافية لتغطية الأنشطة المتعلقة بالمشروع.

41.إن المخاطر الكلية للمشروع من حيث الشراء العام هي "معتدلة"، حيث أن المشروع المقترح هو المشروع الثالث المدعوم من المؤسسة الدولية للتنمية وسيتم تنفيذه من قبل الصندوق، ولايتضمن المشروع سوى عدد قليل من عمليات الشراء.

42.سيتم بموجب هذا المشروع تنفيذ الشراء وفقا "للخطوط التوجيهية" للبنك: اختيار وتوظيف الإستشاريين في إطار قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وائتمان ومِنَح المؤسسة الدولية للتنمية من قبل المقترضين من البنك الدولي"، مؤرخة في كانون ثاني 2011، ونصوص اتفاقية التمويل. وعلاوة على ذلك، سيتم تنفيذ الشراء بموجب العملية المقترحة وفقا "للخطوط التوجيهية حول منع ومحاربة الإحتيال والفساد في مشاريع ممولة من قرض/ائتمان/منح البنك الدولي للإنشاء والتعمير" المعروفة "بالخطوط التوجيهية لمحاربة الفساد 2006". راجع الملحق 6 للحصول على التفاصيل.

الدروس المستفادة والتي تنعكس على تصميم المشروع

43.خبرة عالمية في برامج الحوالات النقدية غير المشروطة. زاد في العقد الماضي عدد برامج الحوالات النقدية في العالم بشكل كبير. وتحسن تصميم هذه البرامج (لكل من الحوالات النقدية غير المشروطة، والحوالات النقدية المشروطة) على مدى السنين، لاسيما فيما يتعلق بالإستهداف، باستخدام منهجية اختبار مستوى الدخل غالبا. وقامت مؤخرا كل من أفريقيا وآسيا بالمبادرة في تجربة الحوالات النقدية في بلدان عديدة مثل كينيا، وتنزانيا، وزامبيا، وبنغلاديش، والباكستان. وقد بينت التجربة الدولية بأن برامج الحوالات النقدية المصممة جيدا يمكن أن تصل بفعالية الى الأسر الأكثر فقرا والأكثر حاجة، وهي تمثل بديلا فعالا للإعانات غير الفعالة وسيئة الإستهداف. وهناك أدلة متزايدة على أن برامج الحوالات النقدية هي طريقة فعالة لإعادة توزيع الدخل للفقراء وترفع بالتالي من مستويات الإستهلاك لديهم. وعلاوة على ذلك، بدأت التقييمات ذات الأثر القوي لبرامج الحوالات النقدية ذات التصميم الجيد بتوفير أدلة سليمة للآثار الإيجابية على معدلات الإلتحاق بالمدرسة ومعدلات الحضور. والدليل الخاص على تحسن الأوضاع الصحية هو أقل وضوح في الوقت الحالي، الا أن الدراسات الحديثة تبين أنه قد نتج عن برامج الحوالات النقدية زيادة في إجمالي الإستهلاك الغذائي وتحسن في نمو الطفل.

44.الحوالات النقدية غير المشروطة كاستجابة طوارئ للأزمة. إن خيار دعم برنامج الحوالات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية يتوائم مع التوصيات لتقرير IEG 2011 حول شبكات الأمان الإجتماعي. وفي حين أن اختيار الأداة ينبغي أن يعتمد على السياق القُطري وطبيعة الأزمة، فإن التقرير يشير الى أن دليل دراسة الحالة بين بأن الحوالات النقدية المشروطة كانت أداة شبكة الأمان الإجتماعي الأنسب للاستخدام في أوضاع الأزمات، وذلك لأسباب ثلاثة: (i) يمكن توسيع الحوالات النقدية المشروطة او التعاقد عليها بدون التقيد بمحددات "الأهلية"؛ و(ii) إن الحوالات النقدية غير المشروطة أبسط من الناحية الإدارية من البرامج الأخرى، ويمكن أن يتم تنفيذها بصرة أسرع من البرامج التي تتضمن مثلا قضايا شراء؛ و(iii) إن الحوالات النقدية غير المشروطة هي في الكثير من الأحيان مقبولة سياسيا أكثر خلال اوقات الأزمات، حيث أن الناس يعرفون الحاجة لحماية السكان المتأثرين بالأزمة. وعلاوة على ذلك، فإن المشروع يبني على نظام الرعاية القائم الذي دعمه البنك والشركاء الاخرون في السنوات السابقة.

45.تصميم مشروع مبسط. أحد الدروس الرئيسية المستفادة من البرامج الطارئة المستمرة هي أن البرنامج الطارئ ينبغي أن يكون يتمتع بتصميم مشروع مبسط يمكن أن يتم تنفيذه بصورة سريعة وفعالة، وذلك بوجود هدف تنموي واضح للمشروع، ومؤشرات يسهل رصدها وتحدد منذ البداية. ويُبني تصميم المشروع المقترح على برنامج قائم مع تحسين الإستهداف من أجل ضمان الفعالية وتعظيم الأثر على الفقراء.

46.استخدام مؤسسات التنفيذ القائمة ذات القدرات الملائمة. ينبغي أن يكون للمؤسسة المنفذة القدرة على حشد الموارد المالية والبشرية بصورة سريعة (للإعداد للمشروع) من أجل تنفيذ أهداف المشروع. وصندوق الرعاية الإجتماعية هي مؤسسة قائمة تعمل منذ الإثني عشر سنة الماضية. وقد أجرى الصندوق مؤخرا مسحا وطنيا لتحسين إستهداف الأسر الفقيرة. واستفاد الإستهداف في إطار العملية الطارئة هذه من نتائج مسح المستفيدين الوطني وتطبيق منهجية اختبار مستوى الدخل، لتحديد الفقراء المؤهلين للحصول على المنافع. وقبل تطبيق طريقة اختبار مستوى الدخل، حدد الصندوق المستفيدين بناء على فئات اجتماعية مما نتج عن ذلك خطأ كبير في الشمول.

47.ينبغي ان تركز العمليات الطارئة على نتائج قابلة للقياس ونتائج مرتبطة بالإطار الزمني القصير للتنفيذ. وبتبع الإطار العام للنتائج هذا النهج في هذا المشروع.

باء. ترتيبات التنفيذ وخطة التمويل

الترتيبات المؤسسية

48.سيتم تنفيذ المشروع بموجب إجراءات سياسة التشغيل للبنك الدولي 8.00، الإستجابة السريعة للأزمات والحالات الطارئة، وبالتالي، يتم السير في العملية على اساس المسار السريع. سيقوم صندوق الرعاية الإجتماعية بتنفيذ المشروع اعتبارا من 1 آذار 2013 الى 30 حزيران 2014. تم إنشاء المشروع في 1996 بموجب القانون رقم 31، ويحكمه القانون المُعَدل 39 (2008). ويتضمن مجلس الإدارة فيه، الذي يرأسه وزير الشؤون الإجتماعية والعمل، ونائب الوزير للإدارة المحلية، والمدير التنفيذي لصندوق الرعاية الإجتماعية (عضو وأمين سر)، والمدراء التنفيذيون لبرامج شبكة الأمان الإجتماعي، وممثلو المجتمع المحلي لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.ويرأس الصندوق مدير تنفيذي مسؤول عن العمليات اليومية. واعتبارا من كانون ثاني 2012، كان يعمل في الصندوق 1810 موظفا عبر هيكل تنظيمي ذي مستويات ثلاثة: مكتب رئيسي في صنعاء فيه 190 موظف؛ و22 مكتب فرعي تغطي كافة المحافظات، بوجود 762 موظف؛ و214 مكتب أقضية (من 334 قضاء) تضم 816 موظف.

49.سيتم التنفيذ باستخدام آلية حوالة نقدية قائمة لصندوق الرعاية الإجتماعية. ويوفر هذا المشروع مساعدة نقدية تصل الى 20 دولار في الشهر الى حوالي 400.000 أسرة ولمدة خمسة عشر شهرا. وقد تم تحديد الأسر المستفيدة من خلال تصنيف طريقة اختيار مستوى الدخل. وتتم الدفعات كل ثلاثة أشهر من خلال مؤسسات الدفع. ومؤسسة الدفع الرئيسية التي يستخدمها الصندوق هي مكتب البريد في اليمن، الذي يضم 251 فرع ووحدة متنقلة، وهو المؤسسة المالية ذات النطاق الأوسع في اليمن. ويقوم مكتب بريد اليمن بتقديم الشيكات/الدفعات من خلال فروعه ووحداته المتنقلة. وعلاوة على ذلك، فإن المناطق التي لايصلها مكتب بريد اليمن، يخدمها بنك الأمل وبنك التسليف التعاوني الزراعي. وبالنسبة للدفعات للمستفيدين من صندوق الرعاية الإجتماعية، تفرض مؤسسة الدفع رسوم خدمات قيمتها 1 بالمائة، يتم تمويلها من قبل الحكومة.

50.في حين أن صندوق الرعاية الإجتماعية مسؤول عن تنفيذ أنشطة المشروع من خلال مكتبها الرئيسي في صنعا ومكاتب الفروع، وسيوفر فريق دعم المشروع الذي سبق وأن تم تشكيله من خلال المشروع الطارئ لتعزيز شبكة الأمان الإجتماعي ومشروع الدعم المؤسسي، التنسيق ودعم الإدارة الإئتمانية لاستكمال المهارات غير المتوفرة داخليا. ويقدم فريق إدارة المشروع تقريره للمدير التنفيذي، ويدير أموال المشروع. ويشمل فريق دعم المشروع منسقا فنيا، وأخصائي إدارة مالية، ومحاسباة، وأخصائي شراء، وأخصائي إدارة معلومات، وسكرتيرة تنفيذية.

51.تكاليف المشروع والتمويل. بلغ إجمالي التكاليف المقدرة للمشروع المقترح 102 مليون دولار أمريكي.

الجدول 1: ملخص تكلفة المشروع (بالملوين دولار)

	إجمالي تكاليف المشروع	تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية (*)	تمويل حكومي
المكون 1. مساعدة نقدية	101.8	99.8	2.0
المكون 2. رصد وتقييم	0.2	0.2	-
المجموع	**102.0**	**100.0**	**2.0**

(*) ستمول منحة المؤسسة الدولية للتنمية 100 بالمائة من النفقات المستحقة لمنحة ال 100.00 دولار أمريكي، كما هو محدد في اتفاقية التمويل.

52.سيقوم صندوق الرعاية الإجتماعية بتنفيذ المشروع المقترح. ويعمل لدى الصندوق أخصائي إدارة مالية مؤهل يتم دفع راتبه في إطار مشروع الدعم المؤسسي. وأنشأ الصندوق نظاما محاسبيا قادرا على تسجيل عمليات المشروع وإصدار تقارير مالية للمشروع في الأوقات المحددة. وقد وضع الصندوق دليل تشغيلي يبين هيكلية برنامج الحوالات النقدية، بما فيها الترتيبات الإئتمانية التي تعتبر ملائمة وسيتم استخدامها في المشروع. وسيقوم الصندوق بإصدار على اساس ربع سنوي تقارير مالية مؤقتة يتم تدقيقها من مدقق خارجي مقبول للبنك. وتتطلب الشروط المرجعية أن يقوم المدقق بإجراء عينة تحقق من أهلية الحوالات النقدية، من خلال زيارات ميدانية ومراجعة لعملية الرقابة الداخلية على الحوالات النقدية.

53.وإجراءات تدفق الأموال، بما فيها استخدام مؤسسات الدفع من أجل تحويل الأموال الى المستفيدين وقيام الصندوق بمطابقة سجلات مؤسسات الدفع هي إجراءات مقبولة وسيتم استخدامها في إطار المشروع. ويتم التخفيف من مخاطر استخدام أموال المشروع لأغراض غير تلك التي أنشأ من أجلها، من خلال استخدام الصندوق لطريقة اختبار مستوى الدخل، والمصادقة على المستفيدين من قبل الصندوق، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ودليل عمليات البرنامج، والنظام المحاسبي والنظام المحاسبي لفريق دعم المشروع، والتدقيق الداخلي للصندوق، واستخدام مؤسسات الدفع لتحويل الأموال للمنتفعين، ومطابقة البيانات التي قدموها، وتدقيق عمليات الصندوق من قبل الجهاز المركزي للرقابة والتدقيق، وكذلك استخدام مدقق خارجي مستقل بناء على نطاق تدقيق موسع.

54.وسيتم تحويل أموال المشروع من خلال صندوق الرعاية الإجتماعية وإيداعها في حساب منفصل مخصص بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي اليمني يقوم الصندوق بفتحه والإبقاء عليه (راجع الرسم 1 أدناه)، وذلك بموجب شروط مقبولة للبنك الدولي. وسيكون الصرف القائم على السلف والتسديدات هي طريقة الصرف الرئيسية. وطلبات الدفع من أموال المنحة ستتبع طريقة الصرف القائمة على التقرير، وستتم المبادرة بها من خلال استخدام تطبيقات السحب للبنك، مدعومة بتقارير مالية مؤقتة، وتقارير تسوية لمؤسات الدفع، وبيانات ومطابقة الحساب المخصص للبنك . وستتبع عملية الصرف للمستفيدين من صندوق الرعاية الإجتماعية الدليل التشغيلي للصندوق، وستتم الدفعات النقدية للمستفيدين من خلال فروع مؤسسات الدفع في المحافظات. والمشروع مصمم لصرف بأثر رجعي 40 بالمائة من المكون 1 من أجل تسديد تمويل الصندوق لدفعات المساعدة النقدية المستحقة التي تمت في الفصل الثاني لعام 2012. وأجريت هذه الدفعات باستخدام ترتيبات مقبولة بما فيها استخدام مؤسسة الدفع. وسيتبع هذا المشروع طريقة الصرف القائمة على التقرير، التي ستبين النفقات المستحقة الممولة من الحكومة للمكون 1، بالإضافة الى نشرة بالنفقات للمكون 2. وستسمح طريقة الصرف هذه باسترداد الأموال المقدمة من الحكومة، كما تم الإتفاق على تمويلها بموجب المكون 1 من المشروع، ولسلفة الأموال للمكون 2.

الرسم 1: تدفق الأموال في صندوق الرعاية الإجتماعية

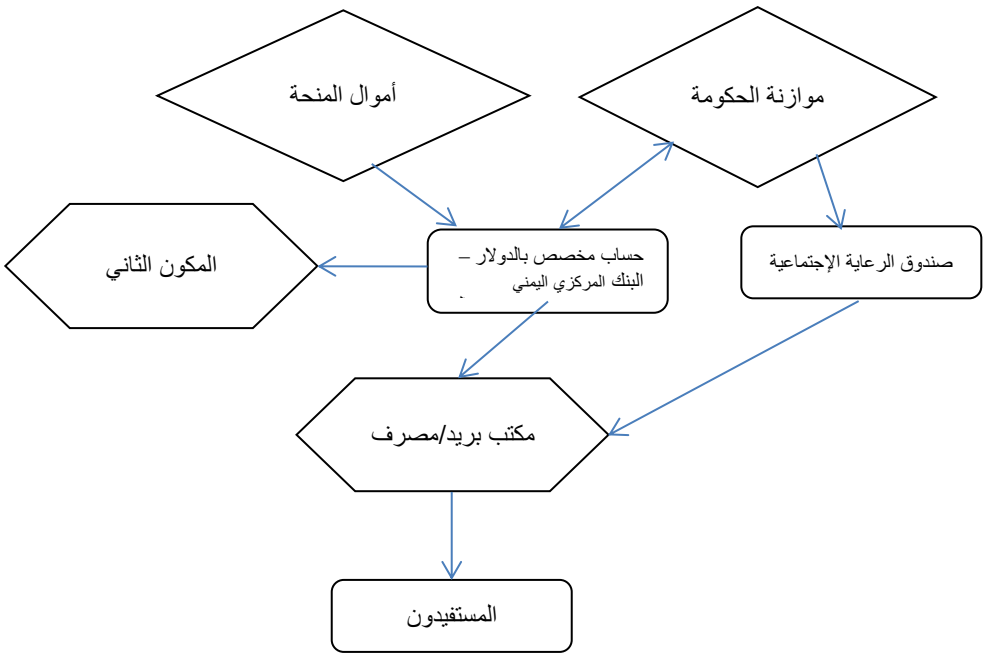

الإشراف، والرصد والتقييم

55.إشراف البنك. سيقوم البنك الدولي بالإشراف على المشروع وفقا لسياسات وإجراءات البنك المركزي المطبقة. وسيقوم فريق البنك الدولي برصد التقدم المحرز في المشروع بصورة وثيقة، وسيستخدمون بالكامل الإطار العام لرصد النتائج (الملحق 2) في هذه العملية. وسيتم الإشراف على المشروع من قبل فريق البنك الدولي، بما فيهم أخصائي إدارة مالية، وأخصائي مشتريات يعمل في مكتب اليمن القُطري، ويمكنه زيارة الصندوق بصورة منتظمة، والتفاعل مع موظفي الصندوق ويكون له إمكانية للحصول بشكل مباشر على الوثائق ذات الصلة. وسيستكمل الإشراف باستخدام استشاريين، حسب الحاجة، وستتم البعثات مرتين في السنة على الأقل. ويقدر بأن الإشراف سيحتاج الى 40 أسبوع من وقت الموظفين، نتيجة للحاجة لزيادة الحدة والتواتر المطلوبين في سياق الطوارئ.

56. الرصد والتقييم (*M&E*) سوف يتم من قبل صندوق الرعاية الإجتماعية. سوف يتم رصد أنشطة المشروع على أساس مستمر لدعم تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع. وسوف يتم إعداد تقارير الرصد التي تغطي المؤشرات الرئيسية لنتائج المشروع وفقاً لجدول التواتر في الملحق 2 (الإطار العام للنتائج والرصد).

(***I***) *الرصد*. سوف تقوم دائرة الرصد والتقييم في صندوق الرعاية الإجتماعية ومكاتب الفروع في المحافظة برصد التحويلات النقدية وكذلك تحديد ما إذا كانت التحويلات النقدية في المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة قد تم صرفها للمستفيدين المستحقين. وسوف يتم تسليم التحويلات النقدية من خلال وكالات الدفع (***PA***) على أساس ربع سنوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكون 2 سوف يمول خدمات إستشارية لرصد التنفيذ وتقييم نتائج المشروع.

(***II***) *التقييم*. سوف يتم إعداد تقرير عن إنجاز التنفيذ والنتائج ***(ICR)*** بعد الإنتهاء من تنفيذ المشروع. وكجزء من تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج، سوف يتم إجراء مسح قائم على عينة من المستفيدين لتحديد أثر المشروع على رفاه الأسرة، على سبيل المثال، أنماط إستهلاك الأسرة من الغذاء، والديون المترتبة على الأسرة، والأصول الإنتاجية، الخ. و سوف يتم في نفس الوقت جمع بيانات الرضا (الرضا عن آلية دفع صندوق الرعاية الإجتماعية، مستوى معلومات البرنامج والدعم الذي يتم تلقيه من صندوق الرعاية).

تاريخ الإختتام والجدول الزمني للتنفيذ.

57 . تاريخ إختتام المشروع هو 30 حزيران 2014.

و. المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف من الأثر.

58. **التصنيف الكلي لمخاطر المشروع هو كبير** بسبب السياق القطري، وقضايا القدرات والحوكمة، بصورة خاصة :

(***I***) نظراً للضعف الكلي للحوكمة على الصعيدين المؤسسي والقطري، فإن المخاطر الائتمانية تعتبر عالية نسبياً بالنسبة للمشروع المقترح. وسيتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال عدد من التدابير. أولاً،مشروع الدعم المؤسسي، وهو قيد التنفيذ، ويوفر تدريباً مكثفاً للموظفين فضلاً عن إدخال تدابير لمراقبة الأداء من خلال نظام الرصد والتقييم. وسوف يتم توفير المزيد من المساعدة التقنية من خلال مشروع الدعم المؤسسي لتعزيز قدرة صندوق الرعاية على الإستهداف والإجراءات الإدارية فضلاً عن الرصد والتقييم. وسوف يقوم فريق دعم مشروع الدعم المؤسسي بتولي الإدارة المالية والمشتريات للمشروع. وسوف تقوم دائرة التدقيق الداخلي لصندوق الرعاية الإجتماعية بإضافة المشروع المقترح إلى نطاق عملها، وسوف تكون مسؤولة عن التحقق من قائمة الأسر المستفيدة المقترحة وتؤكد استحقاقها، بما في ذلك القيام بزيارات منتظمة إلى عينة من المستفيدين

المختارين وتقديم تقارير التدقيق الداخلي إلى المدير العام لصندوق الرعاية الإجتماعية. وسوف تكون دائرة التخصيص في صندوق الرعاية الإجتماعية مسؤولة عن متابعة الدفعات للمستفيدين. وسوف تتضمن كذلك الشروط المرجعية للمشروع والخاصة بالمدقق الخارجي بنداً خاصا المدقق ليقوم بزيارات ميدانية لعينة من المستفيدين المختارين من أجل التحقق من استحقاق المستفيدين والإستلام السليم للأموال.

(***II***) إن عدم الوصول إلى المستفيدين الصحيحين المستهدفين من قبل المشروع يشكل خطراً آخر. فقد تنشأ ضغوط إجتماعية وسياسية قد تستبعد بعض المناطق من منافع المشروع خلال الفترة الحالية التي تتسم بعدم الإستقرار السياسي وإنتشار الفقر، وسوف ينجم عن ذلك عدم وصول البرنامج إلى الأسر الضعيفة للغاية. ووتتم إدارة هذا الخطر من خلال الإختيار المسبق للمستفيدين من المشروع الذين تم إختيارهم باستخدام بيانات المسح الوطني لصندوق الرعاية الإجتماعية (والذي يغطي 1.6 مليون أسرة) وباستخدام إختبار مستوى الدخل للإستهداف. وحوالي ال 0.5 مليون أسرة التي تم إضافتها في عام 2011 من قبل اللجنة الثلاثية، بما في ذلك صندوق الرعاية الإجتماعية، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ***(COCA)*** ووزارة المالية.

(***III***) هناك أيضا خطر بألا يتم دفع المبلغ كاملاً للمستفيدين وبأن يتأخر تسليم النقد في المناطق النائية التي لا يصلها مكتب البريد. ويتم التخفيف من هذا الخطر من خلال إستخدام وكالات الدفع فقط، وبشكل رئيسي مكتب البريد الذي أثبت بأنه أنجع وسيلة لتسليم النقد في اليمن من أجل تنفيذ المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن كل من الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي يقدمان المساعدة التقنية لتعزيز نظام الرصد والتقييم لصندوق الرعاية الإجتماعية وإنشاء آلية للتعامل مع الشكاوى سوف يستخدمها المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة.

ز.**شروط وأحكام تمويل المشروع**

59. من المتوقع أن يتم تمويل المشروع من خلال منحة تعادل 100 مليون دولار أمريكي، والتي سوف تغطي 98 في المئة من تكاليف المشروع.

60.شروط الفعالية : تم تنفيذ الإتفاق الفرعي نيابة عن المتلقي والهيئة المنفذة للمشروع.

الملحق 1: وصف تفصيلي للمشروع
الجمهورية اليمنية: المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

معلومات أساسية

61. زاد الفقر في اليمن كنتيجة لصراع عام 2011. إرتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر في اليمن من 42 في المئة في عام 2009 إلى 54.5 في المئة في عام 2012 [8]. والفقر مرتفع بشكل خاص في المناطق الريفية التي تعد موطناً لنحو 73 في المائة من السكان و 84 في المائة من الفقراء. أما الفقر في المناطق الحضرية فيتركز في المقام الأول في صنعاء وعدن وهو فقر مدقع في الحديدة وتعز، والمكلا. وحوالي 806،586 شخص يعتبرون الآن الأكثر ضعفاً بسبب الصراعات الحالية والسابقة في اليمن[9] ، بما في ذلك أطفال شاركوا مباشرة في أو تأثروا بالإقتتال والعنف، فضلاً عن 213،000 من العائدين الضعفاء والأشخاص المتضررين من الحرب في الشمال، و203،900 لاجئ وطالبي لجوء[10]، وحوالي 150،000 نازح في الجنوب[11]. في الوقت نفسه، تأثر تقديم الخدمات الإجتماعية إلى حد كبير في جميع أنحاء اليمن، مما أدى الى عدم معالجة ضعف جزء كبير من السكان، وساهم في فقدان سبل العيش. إن التأثير السلبي الكبير والمباشر لأزمة 2011 على صحة الأفراد ورفاههم يمكن ربطه بصورة مباشرة بعدم التطور المزمن في اليمن، ولا سيما في مجال الخدمات الإجتماعية الأساسية.

62. *تدهور الحالة الغذائية والغذاء.* وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن حوالي 45 بالمائة من السكان (10 مليون نسمة) كانوا يعانون من إنعدام الأمن الغذائي في آذار 2012، وهذا يمثل زيادة كبيرة عن عام 2009 حيث كانت النسبة آنذاك حوالي 32 في المئة[12]. فحوالي مليون طفل دون الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية الحاد، مع معاناة 61 في المئة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية، مقارنة ب 58 في المئة في عام 2006. ويعاني حوالي ثلثي الأطفال الصغار جداً في اليمن من التقزم، والآثار الحادة للتقزم (المهددة للحياة) تؤثر على ثلث الأطفال في البلاد. وينتشر الجوع وسوء التغذية في المناطق الريفية في الغالب. ويعتمد اليمن إعتماداً كبيراً على إستيراد المواد الغذائية التي تمثل 81 في المئة من إستهلاك المواد الغذائية. ونتيجة لذلك، فإن البلد عرضة للصدمات الخارجية في أسعار المواد الغذائي[13]. وحيث أن المتوسط اليومي لما يتناوله الشخص في اليمن يبلغ فقط 300 سعرة حرارية فوق مستوى الجوع، فإن إرتفاع الأسعار على المستوى المحلي سوف تدفع بالعديد من اليمنيين إلى المزيد من انعدام الأمن الغذائي.

63. إن حلقة زيادة أسعار المواد الغذائية، والفيضانات، وعدم الإستقرار السياسي منذ عام 2008 قد كان لها أثرها على سكان اليمن، لاسيما هؤلاء الأكثر ضعفاً . ولوحظ وجود علامات ضيق بين الجمهور العام، كانت أشد في المناطق المتأثرة بالنزاع السياسي والتي فيها أصلا مستوى عالٍ من الفقر. وكانت أكثر مجموعات السكان تأثرا هم النساء والأطفال. وكانت آليات التكيف التي لوحظ استخدامها هي: انخفاظ عدد الوجبات؛ وتدني التنوع الغذائي، وإخراج الأطفال من المدرسة وتشغيلهم في الغالب كعمال وفي بعض الحالات، يتم إرسالهم بصورة غير قانونية لبلدان مجاورة؛ وكان ينتج عن التخلي عن العلاج الطبي تردي صحة الأم والطفل؛ وزيادة الدين المترتب على الأسرة؛ وقيامها ببيع موجوداتها.

64. ***بالإضافة إلى ذلك، كان للأزمة أثر على تقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية.*** تشمل التحديات الرئيسية الناجمة عن النزاع وتداعياته: نقص في الأدوية والمعدات على جميع مستويات المرافق الصحية؛ وتدمير وعدم إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية والمدارس في المحافظات المتضررة من النزاع، فضلاً عن الخسارة في المعدات والأدوية واللوازم؛ ونزوح وتغيب

[8] التقييم الإقتصادي والإجتماعي المشترك، 2012

[9] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

[10] المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، 2011. "ملف العمليات القطرية للمفوضية-اليمن 2011" تحديث للنداء العالمي 2011.

[11] تسبب تفاقم القتال في محافظة أبين، في جنوب اليمن، بنزوح حوالي 1800 شخص في آذار 2012، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون البشرية (OCHA)

[12] أطلق برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة نتائج أولية لمسح الأمن الغذائي الشامل لليمن الذي أنجز مؤخرا، في 14 آذار 2012.

[13] تسببت الزيادة في أسعار الغذاء بضغوط على ميزان المدفوعات، وتبين التقديرات بأن 50 بالمائة زيادة في تكلفة أسعار النفط تكلف واحد بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، و20 بالمائة من الإحتياطي الإجنبي.

الموظفين، والعبء الإضافي الذي يشكله النازحون على أنظمة الصحة والتعليم. ويقدر بأن الوصول الفعلي إلى المرافق الصحية الثابتة قد انخفض الى 50 في المئة من 68 في المئة قبل إندلاع النزاع. على الرغم من المرونة التي أبداها نظام التعليم، فإنه قد تم تقصير مدة العام الدراسي 2011/2010، ولم تتم تغطية المناهج لمعظم الطلاب اليمنيين.

65. ***كانت إستجابة الحكومة لحماية الفقراء تتمثل في توسيع البرنامج الوطني للتحويلات النقدية (صندوق الرعاية الإجتماعية)*** وقد توسع البرنامج من نحو 1 مليون إلى 1.5 مليون أسرة بعد تطبيق الإستهداف القائم على الفقر (إختبار مستوى الفقر) إستنادا إلى نتائج المسح الوطني الذي أجري في عام 2008.

برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية *(SWF)*

66. ***إن صندوق الرعاية الإجتماعية هو أكبر شبكة حكومية للأمان الإجتماعي في اليمن قائمة على التحويلات النقدية وتدعم نحو 1.5 مليون أسرة***. أنشأ صندوق الرعاية الإجتماعية في عام 1996 بموجب القانون رقم 31 بهدف ضمان المساعدة المالية للأشخاص العاطلين عن العمل والفقراء ومساعدة أولئك القادرين على العمل على الإندماج مرة أخرى في سوق العمل. كما يهدف إلى تعزيز رأس المال البشري للأطفال اليمنيين من أجل كسر دورة الفقر بين الأجيال.

67. **في عام 2008، وبسبب الزيادة في أسعار المواد الغذائية، ضاعفت الحكومة المبلغ الذي يتلقاه المستفيدون من صندوق الرعاية.** ومنذ ذلك الحين، تتراوح التحويلات النقدية بين 2,000 إلى 4,000 ريال يمني للأسرة الواحدة شهرياً، ويتم تحويلها على أساس ربع سنوي من خلال مكاتب البريد بشكل أساسي. وفي المناطق الريفية النائية، يتلقى المستفيدون الدفعات عن طريق الصرافين التابعين لصندوق الرعاية في الألوية. لا يوجد أي شروط مفروضة، عدا عن وجود بطاقة تسجيل مجددة من صندوق الرعاية الإجتماعية بالإستناد إلى مسح التحقق للعام 2008. والمستفيدون الذين يلبون معايير محددة بإمكانهم الحصول على دفعة مقدمة تعادل إستحقاقهم السنوي، من أجل شراء أصول مدرة للدخل. ويتم تخصيص المبلغ الشهري من المعونات النقدية على أساس عدد أفراد الأسرة:

الجدول 2. المبالغ الشهرية للتحويلات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية حسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	المبلغ الشهري بالريال اليمني
1	2,000
2	2,400
3	2,800
4	3,200
5	3,600
6 وأكثر	4,000

68. حتى عام 2010، حوالي 1 مليون أسرة كانت تستفيد من برنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية. ويشتمل هؤلاء المستفيدين على فئتين: (I) الحالات الإقتصادية (العاطلون عن العمل، والنساء االواتي ليس لهن أي دعم)، و (II) الحالات الإجتماعية (ذوي الإعاقات، والأيتام، وكبار السن). وأظهر مسح موازنة الأسرة (HBS) للعام 6/2005 بأن إستهداف صندوق الرعاية الإجتماعية كان ضعيفاً، حيث تم العثور على حوالي 273،000 مستفيد (أسرة) غير مستحقين.

69. *في عام 2010، قام صندوق الرعاية الإجتماعية بتطبيق طريقة إختبار مستوى الدخل لتحسين إستهدافه للفقر.* إن طريقة إختبار مستوى الدخل، تم تطويرها بمساعدة تقنية من البنك الدولي، وتهدف إلى تحسين إستهداف الفقراء إستناداً إلى سمات محددة. في إختبار مستوى الدخل، يتم جمع بعض المتغيرات التي يمكن ملاحظتها مثل خصائص الفرد / الأسرة وتملك الأسرة للسلع المعمرة (المعروف بإسم مؤشر الأصول) ويتم تطبيق سلسلة من "الأوزان" من أجل التنبؤ برفاه الأسرة. وتستمد الأوزان من المعلومات الموحدة لمسح موازنة الأسرة حول إستهلاك الأسرة وخصائصها. ويتم وضع وتطبيق نماذج إحصائية على

بيانات المتقدم للتنبؤ برفاه الأسرة وتصنيف المتقدمين/الأسر وفقاً للدخل مقارنة مع خط الفقر الإقليمي. وهذا يُقسم المستفيدين المحتملين إلى 6 فئات من أ إلى **و**، حيث الفئات أ و **ب** فقراء للغاية، والفئة **ج** و**د** فقراء، و الفئة **هاء** عرضة للفقر أما الفئة **و** فهم من غير الفقراء.

70. ***في عام 2011، قام صندوق الرعاية الإجتماعية بتوسيع تغطيته بنسبة 50 في المئة لتصل الى 1.5 مليون أسرة، ما يمثل 6.9 مليون فرد في جميع المحافظات ال21.*** هذا التطور، والذي كان مخططاً له منذ عام 2008 لتوسيع التغطية لتشمل كل هؤلاء الذين هم دون خط الفقر، قد تأخر بسبب أزمة النفط وأثر ذلك على إيرادات الحكومة. وتنفيذ إلتزام الحكومة بتوسيع تغطية صندوق الرعاية تم في عام 2012 وبأثر رجعي ليشمل عام 2011. وزاد عدد المستفيدين من البرنامج من حوالي 1 مليون إلى 1.5 مليون أسرة بعد تطبيق طريقة إختبار مستوى الدخل إستناداً إلى نتائج المسح الوطني للعام 2008. ومن ضمن ال 0.5 مليون أسرة جديدة التي تم تضمينها في البرنامج في عام 2011، فإن 70,000 تم تقديم الدعم لها من خلال تمويل جهات مانحة (هولندا، ودائرة التنمية الدولية **(DFID)** قاموا بتمويل 30,000 أسرة لمدة سنة وقام الإتحاد الأوروبي بتمويل 40,000 أسرة لمدة سنة ايضاً). وقامت الحكومة بتحويل مبالغ نقدية إلى حوالي 387,000 أسرة (باستثناء المستفيدين في محافظة الجوف بسبب القيود الأمنية) وبتكلفة إجمالية بلغت حوالي 93 مليون دولار، وغطت المعونات النقدية المستحقة للعام 2011 والفصل الأول من عام 2012.

71. ***وقد انتهى صندوق الرعاية الإجتماعية من صرف المعونات النقدية للربعين الأخيرين من عام 2012 (فيما عدا الأسر في محافظة الجوف).*** والتكلفة المقدرة للمستفيدين المليون السابقين هي حوالي 20.3 بليون ريال يمني (94.4 مليون دولار أمريكي)، في حين أن التكلفة التقديرية للحالات الجديدة (من عام 2011) هي حوالي 11.6 بليون ريال يمني (54 مليون دولار أمريكي) تم تمويلها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 3: تحويلات نقدية دفعت في 2012 للحالات الجديدة في صندوق الرعاية الإجتماعية

	عدد المستفيدين	المبلغ بالريال اليمني
صرفتها حكومة اليمن	386,872	8,935,665,600
ممولة من هولندا	29,963	1,069,311,600
ممولة من الإتحاد الأوروبي	40,441	1,444,176,000
حالات المتابعة	8,201	102,476,400
المجموع	465,477	11,551,629,600

أهداف ووصف المشروع

72. **الهدف الإنمائي للمشروع (PDO)** الهدف الرئيسي للمشروع الطارئ للتعافي من الأزمة المقترح هو *مساعدة المتلقي على التخفيف من تأثير أزمة عام 2011 عن طريق تقديم المعونات النقدية للأسر الفقيرة المستحقة.*

73. سوف يقوم المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة المقترح بتمويل منح مساعدة نقدية للأسر الفقيرة التي تم إضافتها إلى قائمة المستفيدين لصندوق الرعاية الإجتماعية في عام 2011 بعد تطبيق إختبار مستوى الدخل في الإستهداف القائم على الفقر. ومستفيدو برنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية الذين سوف يغطيهم المشروع الطارئ سوف يشملون حوالي 70,000 أسرة سوف يتم دعمها من خلال تمويل المانحين (هولندا، ودائرة التنمية الدولية البريطانية والإتحاد الأوروبي) في عام 2011. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يمول المشروع رصد تنفيذ المشروع.

المكون 1: التحويلات النقدية للأسر الفقيرة (99.8 مليون دولار أمريكي)

74. سوف يوفر هذا المكون تحويلات نقدية مؤقتة لحوالي 400,000 أسرة فقيرة تم إختيارها من بين المستفيدين الجدد لصندوق الرعاية الإجتماعية الذين تم تحديدهم من خلال مسح الأسرة لعام 2008 ونقاط إختبار مستوى الدخل[14] . وسوف تتلقى هذه الأسر من 2,000 – 4,000 ريال يمني /الشهر/الأسرة، حسب حجم الأسرة (انظر الجدول 2)، من أجل مساعدتهم على مواجهة ضغوط الأسعار لمدة 15 شهراً. وسوف تمول المنحة المعونات النقدية فقط وبدون أي رسوم إدارية لأي وكالة دفع تم التعاقد معها والتي سوف يتم تمويلها من قبل الحكومة.

75. المستفيدون المستحقون. سوف يوفر المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة المساعدة النقدية لحوالي 400,000 أسرة تمت إضافتها إلى برنامج صندوق الرعاية الإجتماعية في عام 2011 باستخدام أسلوب إستهداف إختبار مستوى الدخل وتصنيفها كفئات أ، وب، وج، أو د . وسوف تضم تلك الأسر حوالي 40,000 أسرة تم تمويلها من قبل المشروع الطارئ لتعزيز شبكة الأمان الإجتماعي للإتحاد الأوروبي/البنك الدولي (EU/WB ESSNEP) و 30,000 أسرة تم تمويلها من هولندا.

76. **مدة التغطية.** سوف يقوم المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة بتمويل المعونات النقدية للأسر المستحقة لمدة أقصاها خمسة عشر شهراً وتمتد من تموز 2012 إلى كانون أول 2013.

77. **الصرف.** سوف يقوم المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة بإعادة دفع المبالغ الفعلية للتحويلات النقدية التي قام بدفعها صندوق الرعاية الإجتماعية للمستفيدين المستحقين. وسوف يتم التسديد على 4 شرائح مقابل بيانات مالية سليمة:

- الشريحة الأولى (40٪): تمويل التحويلات النقدية بأثر رجعي للفصل الثاني من عام 2012
- الشريحة الثانية (20٪): سداد التحويلات النقدية للربع الأول من عام 2013
- الشريحة الثالثة (20٪): سداد التحويلات النقدية للربع الثاني من عام 2013
- الشريحة الرابعة (20٪): سداد التحويلات النقدية للربع الثالث من عام 2013

المكون 2: رصد وتقييم تنفيذ المشروع (0.2 مليون دولار أمريكي)

78. سوف يدعم هذا المكون رصد التحويلات النقدية. من أجل تلبية المتطلبات الإئتمانية للمشروع وكذلك متطلبات الرصد والتقييم، سوف يمول المشروع التكاليف المرتبطة برصد وتقييم تنفيذ التحويلات النقدية. وهذا المكون الفرعي سوف يمول أيضاً المدقق الخارجي للمشروع.

الإستهداف

79. تم إختيار المستفيدين من بين الأسر ال495,459 التي تم تحديدها من خلال فحص إختبار مستوى الدخل والذين تلقوا منافع التحويلات النقدية للعام 2012. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم إستخدام المعايير التالية: (i) سوف يتم إدراج المستفيدين ال 70,000 الممولين من برامج الجهات المانحة، و (ii) سوف تعطى الأولوية للأسر التي هي تحت خط الفقر الإقليمي حسبما تم تحديده من خلال إختبار مستوى الدخل (الفئات أ وب).

[14] يولد اختبار مستوى الفقر نقطة لكل متقدم بطلب للإنتساب على أساس الخصائص التي من الممكن ملاحظتها باستخدام نماذج إحصائية. والأوزان وانتقاء المتغيرات مأخوذة من تحليل إحصائي (عادة انحرافات خطية عادية، ولكن قد يكون تحليلا لمكونات رئيسية) لمسح تفصيلي جمع معلومات عن الثروات للسكان المعنيين.

الملحق 2: الإطار العام للنتائج والرصد
الجمهورية اليمنية: المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

أهداف المشروع التنموية

بيان هدف المشروع التنموي:

هدف المشروع التنموي هو مساعدة المتلقي على التخفيف من أثر أزمة 2011 عن طريق توفير معونات نقدية للأسر الفقيرة المستحقة

.

مؤشرات أهداف المشروع التنموية

الوصف	مسؤولية جمع البيانات	مصدر البيانات/ المنهجية	التواتر	القيم المستهدفة التراكمية				خط الأساس	وحدة القياس	جوهر	***مؤشرات نتائج مستوى أهداف المشروع التنموية***
				2013 *الربع 3*	**2013** *الربع 2*	**2013** *الربع 1*	**2012** *الفصل 2*				
صندوق الرعاية الإجتماعية	*تقارير الرصد والبيانات المالية*			400,000	400,000	400,000	400,000	-	عدد	☐	*المؤشر الأول لهدف المشروع التنموي:* عدد الأسر التي تتلقى حوالات نقدية من خلال المشروع
صندوق الرعاية الإجتماعية	*تقارير الرصد والبيانات المالي*	*ربع سنوية*	2.4 *(50 بالمائة)*	2.4*(50 بالمائة)*	2.4*(50 بالمائة)*	2.4 *(50 بالمائة)*	2.4 *(50 بالمائة)*	-	*عدد/نسبة مئوية*	☐	*المؤشر الأول لهدف المشروع التنموي:* عدد المستفيدين المباشرين من المشروع (العدد بالملايين) تشكل الإناث (نسبة) منهم

مؤشرات النتائج الوسيطة

											نتيجة متوسطة (المكون 1)
صندوق الرعاية الإجتماعية	*بيانات*	*ربع سنوي*	99.8	80	60	40	0	عدد		*نتيجة متوسطة – المؤشر واحد* قيمة المنحة المحولة للمستفيدين (مليون دولار أمريكي)
صندوق الرعاية الإجتماعية	*بيانات*	*ربع سنوي*	*بيانات مالية 4 مقدمة بحلول 15 تشرين ثاني 2013*	*بيانات مالية 3 مقدمة بحلول 15 آب 2013*	*بيانات مالية 2 مقدمة بحلول 15 آذار 2013*	*بيانات مالية 1 مقدمة بحلول 31 آذار 2013*	N/A	*نص*	☐	*نتيجة متوسطة – المؤشر ثاني* *تقديم للبيانات المالية في الوقت المحدد لتسديد الحوالات النقدية*
صندوق الرعاية الإجتماعية	*تقارير*	*ربع سنوي*		*تقرير الرصد 3 مقدم بحلول 30 تشرين ثاني 2013*	*تقرير الرصد 2 مقدم بحلول 31 آب 2013*	*تقرير الرصد 1 مقدم بحلول 31 آذار 2013*	N/A	*نص*	☐	*نتيجة متوسطة – المؤشر الثالث:* تقديم تقارير الرصد في الوقت المناسب

الملحق 3: ملخص لتكاليف المشروع التقديرية
الجمهورية اليمنية: المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

الجدول 4: ملخص تكلفة المشروع (مليون دولار أمريكي)

	تمويل حكومي	تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية **(*)**	إجمالي تكاليف المشروع
المكون 1. مساعدة نقدية	2.0	99.8	101.8
المكون 2. الرصد والتقييم	-	0.2	0.2
المجموع	**2.0**	**100.0**	**102.0**

(*) ستقوم منحة المؤسسة الدولية للتنمية بتمويل 100 بالمائة من النفقات المستحقة لمنحة ال 100 مليون دولار أمريكي، كما هو محدد في اتفاقية التمويل.

الملحق 4: الإطار العام لتقييم المخاطر التشغيلية (ORAF)
الجمهورية اليمنية: المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

<table>
<tr><td colspan="3"></td><td>التصنيف (معتدل)</td><td>مخاطر الأطراف المعنية المشروع</td></tr>
<tr><td colspan="3">إدارة المخاطر: سيعقد المشروع مشاورات وثيقة مع نظرائه من الحكومة بالإضافة الى شركاء التنمية. الإشراف الوثيق سيسمح بمتابعة الإلتزامات التي اتخذتها حكومة اليمن في إطار المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة. كما أن مشروع الدعم المؤسسي الذي سيتم تنفيذه في موازاة ذلك، سيستمر في التركيز على تقوية الإستهداف ، وإدارة الحالة، والإتصالات، ووضع آلية للتعامل مع الشكاوي سوية مع شركاء آخرين (على الأخص مع الإتحاد الأوروبي).</td><td rowspan="2">الوصف: ليس هناك قضايا رئيسية متعلقة بالأطراف المعنية.الا أن هذه هي حكومة انتقالية والصورة الإجتماعية والسياسية العامة لاتزال قيد التشكل. وهناك خطران محتملان: (i) الوزارات المعنية للقطاع الإجتماعي (التعليم، والصحة، والشؤون الإجتماعية)، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي لايمكنها التوصل الى اتفاق بشأن المخصصات لتمويل الإحتياجات الفورية المحددة للتعليم والصحة والموازنة التشغيلية لصندوق الرعاية الإجتماعية؛ و(ii) وقد يكون لشركاء التنمية تخوف مع حاكمية الصندوق فيما يتعلق بتحويل الأموال للمستفيدين المؤهلين.</td></tr>
<tr><td>الوضع: مستمر</td><td>تاريخ الإستحقاق</td><td>المرحلة: الإعداد والتنفيذ</td><td>المسؤول: البنك</td></tr>
<tr><td colspan="5">مخاطر المؤسسة المنفذة (بما فيها الإئتمانية)</td></tr>
<tr><td colspan="3"></td><td>التصنيف : كبير</td><td>القدرة</td></tr>
<tr><td colspan="3">إدارة المخاطر:
- سيستفيد المشروع من الدعم الإئتماني الحالي المقدم لصندوق الرعاية الإجتماعية من خلال مشروع الدعم المؤسسي القائم لأكثر من سنتين، وقد اصبح لديه بعض المعرفة بالمتطلبات المالية ومتطلبات الشراء للبنك. كما ستم توفير المزيد من الدعم التقني من خلال مشروع الدعم المؤسسي من أجل تقوية قدرة الصندوق على الإستهداف، والإدارة والعمليات الإدارية، بالإضافة الى الرصد والتقييم.
- سيقوم قسم التدقيق الداخلي للصندوق بتدقيق الحوالات النقدية التي سيتم صرفها للمستفيدين من خلال مكتب البريد، ووفقا لدليل عمليات الصندوق المقبول للبنك. وعلاوة على ذلك، سيتم تدقيق حسابات المشروع كل ثلاثة أشهر وسنويا، من قبل مدقق خارجي مستقل وخاص ومقبول لدى البنك الدولي.
- ويعمل الصندوق من خلال مشروع الدعم المؤسسي الممول من البنك الدولي، على تحسين نظامه المحاسبي للتمكن من تسجيل والتبليغ عن كافة صفقاتهم، وإعداد بيانات مالية مقبولة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل التخفيف من هذه الخطر، قام الصندوق بوضع نظام محاسبي آلي يستخدم لتسجيل والتبليغ عن الصفقات الممولة من مشاريع البنك الدولي. ويعتبر النظام ملائما لهذا المشروع. كما أن للصندوق دليل عمليات مقبول للبنك الدولي.</td><td>الوصف:
- إن قدرة موظفي صندوق الرعاية الإجتماعية محدودة بدون وجود استراتيجية موارد بشرية ملائمة قائمة، كما أن الموظفين الذين عينتهم وزارة الخدمة المدنية ليس لديهم المهارات المطلوبة. كما أن معنويات الموظفين منخفضة بدون وجود خطة تعويض ملائمة، وفي ظل عدم وجود موازنة تشغيلية للإدارة الملائمة للحالات.
- وليس للصندوق نظام محاسبي مقبول ودليل عمليات.</td></tr>
<tr><td>الوضع : مستمر</td><td>تاريخ الإستحقاق</td><td>المرحلة : التنفيذ</td><td>المسؤول: المتلقي</td></tr>
</table>

إدارة المخاطر: - قامت وزارة المالية ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية باستغلال المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة ، عن طريق إعطاء صفة رسمية للموازنة التشغيلية السنوية للصندوق، التي ستغطي التكاليف التشغيلية للمشروع. الا أنه من أجل التشغيل الملائم لبرنامج الحوالة النقدية للصندوق ككل، سيستمر البنك مع مانحين آخرين بحواره مع وزارة التخطيط التعاون الدولي، ووزارة المالية ووزارة الشؤون الإجتماعية والعمل بهذا الصدد، على الأخص بالنسبة للموازنة المتعلقة بإعادة المصادقة . وسيوفر البنك المساعدة التقنية من خلال مشروع الدعم المؤسسي لمساعدة الصندوق على إعداد خطة موازنة تشغيلية ملائمة لتيسير عملية التخطيط للموازنة السنوية.				**الوصف:** - تقلصت الموازنة التشغيلية لصندوق الرعاية الإجتماعية من 2.3 بالمائة الى 0.58 بالمائة من إجمالي موازنة الصندوق باستثناء رسوم مؤسسة الدفع ورواتب الموظفين بين 2008 و2011 في الوقت الذي زادت به عملياته بما يزيد عن 50 بالمائة.
الوضع: مستمر	**تاريخ الإستحقاق**:	**المرحلة : التنفيذ**	**المسؤولون**: كلاهما	
إدارة المخاطر: - ستقوم المؤسسة الدولية للتنمية بالرصد من خلال تنفيذ مهمة إشراف، بالتنسيق مع تدخلات أخرى من جانب البنك في القطاع مرتين في السنة على الأقل؛ وسيوفر مكتب صنعاء دعم تشغيلي إضافي، بما في ذلك أخصائي إدارة مالية يشرف على أنشطة الإدارة المالية للمشروع.				**الوصف**: - للصندوق خبرة محدودة في إدارة مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية .
الوضع: مستمر	**تاريخ الإستحقاق**:	**المرحلة : التنفيذ**	**المسؤول** : البنك	
التصنيف: كبير				**الحاكمية**
إدارة المخاطر: - من أجل تفادي مثل هذه المخاطر بالإضافة الى قضايا الإستهداف السابقة، تم انتقاء مستفيدين من المشروع: (i) استخدام البيانات من الأسر الفقيرة من المسح الوطني للصندوق (بتغطية لِ1.6 مليون أسرة)، واستخدام اختبار مستوى الدخل للإستهداف. وعلاوة على ذلك، قامت لجنة من أطراف ثلاثة هي الجهاز المركزي للرقابة والتدقيق ووزارة المالية والصندوق بالتحقق من كافة المستفيدين من المشروع الملتحقين في البرنامج. - سيتم التعاقد مع مدقق خارجي مستقل ومؤهل وخاص مقبول من البنك الدولي، لتدقيق حسابات المشروع الربع سنوية والسنوية، وفقا للشروط المرجعية المقبولة للبنك الدولي. وستشمل الشروط المرجعية نصا خاصا للمدقق لإجراء زيارات ميدانية لعينة من المستفيدين المنتقين ومكاتب البريد للتحقق من أهلية المستفيدين واستلامهم الصحيح للأموال. - سيقوم قسم التدقيق الداخلي للصندوق بتدقيق الحوالات النقدية التي سيتم صرفها للمستفيدين من خلال مكتب البريد، ووفقا للدليل التشغيلي للصندوق المقبول من البنك.				**الوصف:** - هناك أسر مستضعفة للغاية لايمكن أن يغطيها البرنامج. - قد تنشأ ضغوط اجتماعية وسياسية وينتج عنها استبعاد بعض المناطق من منافع المشروع، خلال المرحلة الحالية من عدم الإستقرار السياسي والفقر واسع الإنتشار. **مهمة الإشراف والتدقيق**
الوضع: مستمر	**تاريخ الإستحقاق**:	**المرحلة : التنفيذ**	**المسؤول**: المتلقي	
إدارة المخاطر: يوفر كل من الإتحاذ الأوروبي والبنك مساعدة فنية لوضع آلية للتعامل مع الشكاوي في الصندوق.				**الوصف:** لاتوجد آلية قائمة ملائمة للتعامل مع الشكاوي
الوضع: مستمر	**تاريخ الإستحقاق**:	**المرحلة : التنفيذ**	**المسؤول**: المتلقي	
إدارة المخاطر: سيستخدم مكتب البريد والبنوك (بدلا من الصرافين) للدفع النقدي.				**الوصف:** خطر أن يُدْفع للمستفيدين أقل من القيمة الكاملة
الوضع: مستمر	**تاريخ الإستحقاق**:	**المرحلة : التنفيذ**	**المسؤول**: المتلقي	

	مخاطر المشروع
التصنيف: معتدل	**التصميم**
إدارة المخاطر: - سيضمن البنك أن يكون المنتفعون هم فعليا أولئك الذين تم انتقائهم من خلال آلية اختيار مستوى الدخل الموافق عليها. - أثبت مكتب البريد قدرته على إدارة حجم كبير من الدفعات النقدية من خلال تجربة الصندوق مع برنامجهم الحالي وكذلك من خلال تجربة البنك الدولي في مشاريع أخرى تديرها وتمولها المؤسسة الدولية للتنمية. وهناك ضوابط ملائمة قائمة في مكتب البريد لضمان التحويل الملائم للأموال. ويزود الصندوق مكتب البريد بقائمة من المستفيدين صادرة عن نظامهم في نموذج إلكتروني (Microsoft Access or Excel)، يتم آنذاك توريده الى النظام الداخلي لمكتب البريد. وتتم مقارنة البيانات التي تم توريدها لمكتب البريد مع البيانات الصادرة عن الصندوق، وما أن تتم الموافقة عليها، يتم إغلاق البيانات في نظام مكتب البريد. وبإمكان مكتب البريد الإطلاع على الأسماء وتوليد وإرسال تقارير تسوية، تبين معلومات الإتصال بالمستفيدين، الذين استلموا او لم يستلموا الدفعات المخصصة. وسيكون تقرير التسوية لمكتب البريد في شكل بيانات. وتتم مقارنة هذه البيانات لدى استلامها من الصندوق مع البيانات المتواجدة في نظام الصندوق. وكذلك قبل الصرف، تقوم دائرة التخصيص بمراجعة القائمة في مكتب البريد لضمان أن العدد الإجمالي في كل منطقة متناغم. ويتم تسديد الأموال للحالات غير المدفوعة للحساب المخصص للمشروع. - والمستفيدون في إطار هذا المشروع أضيفوا مؤخرا في 2011 الى برامج الصندوقن أي لاينتفعون من البرنامج القائم على بطاقة النقاط القديمة. وقد طور الصندوق نظام قائم على Oracle من أجل تسجيل والإبقاء على قائمة بكافة مستفيديه. وقد نفذ الصندوق مراجعة داخلية لكافة مستفيديهم وضمنوا ألا يكون هناك أي ازدواجية في المعونات الممنوحة للمستفيدين. وللنظام القدرة على توليد تقارير استثنائية تبين أي تكرار محتمل للمنافع، عن طريق إجراء تحريات لوضع قائمة ببيانات منتفعين مكررة (مثل الإسم، ورقم الهوية). وهناك رقابة مناسبة لإمكانية الدخول الى النظام، حيث أن إمكانية الدخول الى النظام تقتصر على بعض الأفراد في صندوق الرعاية الإجتماعية.	**الوصف:** - يتم تنفيذ المشروع باستخدام نظام الحوالات النقدية القائم للصندوق، وباستخدام آلية اختيار مستوى الدخل لاستهداف الفقر؛ وليس هناك تصميم جديد، وهناك رقابة كافية. - تتم الحوالات النقدية من خلال مكتب البريد القطري والبنوك التجارية. - أهلية المستفيدين لتلقي الدفعات النقدية – صندوق الرعاية الإجتماعية . - نظام مستخدم لتحديد، وتسجيل، والإبقاء على قائمة بالمستفيدين المؤهلين.
الوضع: مستمر **تاريخ الإستحقاق**: **المرحلة : التنفيذ** **المسؤول**: كلاهما	
التصنيف: متدني	**إجتماعي وبيئي**
إدارة المشروع: ليس هناك بيئة سلبية او خطر اجتماعي تم تحديده للمشروع.	**الوصف:** لم يتم تحديد أية مخاطر حماية محددة أثناء الإعداد ولم يتم تحديد أي مخاطر بيئية، حيث أن المشروع المقترح يشمل حوالات نقدية للأسر الفقيرة.
الوضع: غير معروف **تاريخ الإستحقاق:** **المرحلة:** **المسؤول: غير معروف**	
التصنيف: معتدل	**برنامج ومانح**
إدارة المخاطر: ستقوم المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة بدعم فقط الحالات الجديدة التي تم انتقائها باستخدام اختبار مستوى الدخل. وسيتم تعيين مدقق خارجي مؤهل ومستقل ومقبول من البنك الدولي لتدقيق حسابات المشروع، على أساس ربع سنوي وسنوي، ووفقا للشروط المرجعية المقبولة لدى البنك الدولي.	**الوصف**: على الرغم من أن هناك تنسيق جيد للمانحين، فقد عبر المانحون عن اهتمامهم باستهداف الصندوق والمبالغ النقدية التي تم استلامها فعليا من قبل المستفيدين في المناطق الريفية والنائية.
الوضع: مستمر **تاريخ الإستحقاق**: **المرحلة : التنفيذ** **المسؤول**: المتلقي	
التقدير: عالي	**رصد التسليم والإستدامة**
إدارة المخاطر: - وفي حين أن الإستدامة ستعتمد الى حد كبير على القيود المالية، فقد أظهرت حكومة اليمن التزاما قويا باستدامة وتحسين برنامج الحوالات النقدية للصندوق. - ومن خلال مشروع الدعم المؤسسي، سيساهم البنك بالإستدامة المالية لكامل برنامج الحوالات النقدية لليمن، من خلال تحسين الإستهداف والفعالية. ويتوقع أن تمول الحكومة حوالي 486.400 مستفيد في 2014. ويمثل الإنفاق حوالي واحد بالمائة من	**الوصف:** - الإستدامة المالية لهذا الجزء من برنامج الحوالات النقدية نظرا لأن التحديات المالية العامة التي تواجهها البلاد مرتفعة.

الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تنخفض النسبة على مدى السنة القادمة مع زيادة النمو لحوالي 0.8 بالمائة. - سيتحقق البنك مما إذا كان الصندوق سيستمر في تلبية معايير الأهلية للمستفيدين بالطريقتين التاليتين: (أ) من خلال مطابقة البيانات المقدمة من مكتب البريد (المسؤول عن الدفعات النقدية للمستفيدين) مع قاعدة بيانات الصندوق؛ و(ب) مراجعة أهلية المستفيدين من خلال دائرة التدقيق الداخلي للصندوق، وطرف ثالث في نهاية المطاف مثل منظمة غير حكومية او مؤسسات أخرى. وفي موازاة ذلك، تحصل دائرة الرقابة والتقييم للصندوق على مساعدة تقنية من خلال الإتحاد الأوروبي وبرناج الدعم المؤسسي للبنك لتقوية قدراتها.	- رصد كل حوالة نقدية سيكون تحديا حيث أن الصندوق ليس لديه نظام رقابة وتقييم قائم.

الوضع: مستمر	**تاريخ الإستحقاق**:	**المرحلة : التنفيذ**	**المسؤول**: كلاهما

الخطر الشامل

تصنيف خطر التنفيذ: كبير

ملاحظات:

تصنيف الخطر الشامل للمشروع هو كبير بسبب السياق القطري وقضايا القدرة والحاكمية.

الملحق 5: الإدارة المالية وترتيبات الصرف
الجمهورية اليمنية: المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

80. سوف يمول المشروع المقترح بشكل رئيسي منح المساعدة النقدية لمجموعة فرعية من الأسر تقدر بنحو 0.5 مليون أسرة تمت إضافتها إلى قائمة صندوق الرعاية الإجتماعية (SWF) في عام 2011 من خلال: (1) توفير التمويل بأثر رجعي، بما لا يتجاوز 40 في المائة من مبلغ المنحة، لمنح الإعانة النقدية المستحقة، المدفوعة من موازنة الحكومة في عام 2012؛ و (2) تمويل منح الإعانة النقدية المستحقة المدفوعة في عام 2013.

81. بموجب سياسة البنك (الإدارة المالية، OP / BP 10.02) يتطلب البنك، لكل عملية يمولها البنك، بأن يحافظ المقترض/ المتلقي على ترتيبات إدارة مالية مقبولة توفر ضمانات معقولة بأن مبلغ القرض/المنحة يتم إستخدامه في الأغراض التي منح لأجلها القرض/المنحة. وتمشيا مع هذا المطلب، فإن إحدى المبادئ التوجيهية للسياسة التشغيلية (OP 8.00)، *الإستجابة السريعة للأزمات والطوارئ*، هي توفير ترتيبات الرقابة المناسبة، بما في ذلك حوكمة الشركات والإشراف الائتماني، لضمان النطاق، والتصميم، والسرعة، والرصد والإشراف المناسب على عمليات الاستجابة السريعة.

82.تم تقييم الإدارة المالية لتحديد ما إذا كان: (i) لدى صندوق الرعاية الإجتماعية ترتيبات مناسبة للإدارة المالية لضمان أن أموال المشروع سوف تستخدم للأغراض المقصودة بطريقة كفؤة وإقتصادية، (ii) والضوابط والعمليات في صندوق الرعاية الإجتماعية يمكن الإعتماد عليها، و (iii) النظام المستخدم قادرة على توليد تقارير موثوق بها ودقيقة للمشروع في الوقت المناسب.

83. **أكد ألتقييم بأن صندوق الرعاية الإجتماعية لديه القدرة الكافية على القيام بالإدارة المالية لتنفيذ المشروع.** و كان صندوق الرعاية الإجتماعية قد نفذ بنجاح المشروع الطارئ لتعزيز شبكة الأمان الإجتماعي (ESSNEP) المدار من قبل البنك الدولي والممول من الإتحاد الأوروبي (EU)، والذي تم من خلاله تمويل التحويلات النقدية لحوالي 40،000 أسرة فقيرة مستحقة تم تحديدها من خلال المسح الأسري الذي أجراه صندوق الرعاية الإجتماعية والنقاط المعطاة من خلال إختبار مستوى الدخل. وقدم صندوق الرعاية الإجتماعية جميع تقارير تدقيق الحسابات.

الهيئة المنفذة والتوظيف

84. سوف يقوم صندوق الرعاية الإجتماعية بتنفيذ المشروع المقترح، بما في ذلك جوانب الإدارة المالية والصرف (على سبيل المثال، التخطيط، وإعداد الموازنة، والضوابط الداخلية، والصرف، والإشراف على الأنشطة، وإعداد التقارير عن هذه الأنشطة للجهات المعنية).

85. يتم الإشراف على صندوق الرعاية الإجتماعية من قبل مجلس إدارة مسؤول عن السياسة العامة للصندوق ووزير الشؤون الإجتماعية والعمل (MOSAL) هو رئيس المجلس. الوكالة التنفيذية الرئيسية هي المركز الرئيسي لصندوق الرعاية الإجتماعية في صنعاء وله 22 مكتب فرعي (واحد في كل محافظة) و214 مكتب في الأقضية. ويرأس المكتب الرئسيي لصندوق الرعاية الإجتماعية المدير الإداري الذي هو أيضا عضو وأمين سر مجلس إدارة الصندوق. ويضم المكتب الرئيسي ثمانية دوائر وخمس وحدات تتعامل مع جميع الشؤون الصندوق على المستوى الوطني.

86. يدير الدائرة المالية مدير عام من وزارة المالية الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى المدير التنفيذي، وهو كذلك مسائل أمام المدقق الداخلي، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة (COCA) . والدائرة المالية مسؤولة عن إعداد الموازنة السنوية لبرنامج صندوق الرعاية الإجتماعية، والقيام بجميع عمليات الشراء لصندوق الرعاية الإجتماعية، والحفاظ على هيئات الصندوق. وكنتيجة للقدرة المتدنية للدائرة المالية وتضارب المصالح في ولايتها (مثلاً، المالية، والمشتريات)، فإن صندوق الرعاية الإجتماعية يبقي من ضمن موظفيه على أخصائي في الإدارة المالية يقدم تقاريره إلى المدير الإداري للصندوق. ويتم دفع راتب الإستشاري في الإدارة المالية من خلال مشروع ممول من البنك الدولي (مشروع الدعم المؤسسي). وسوف يكون مسؤولا عن الإدارة المالية وأنشطة الصرف في المشروع.

87. بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى صندوق الرعاية الإجتماعية دائرة للتدقيق الداخلي (IAD) مسؤولة عن: (i) تدقيق برنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية حسبما هو مطلوب من قبل إدارة البرنامج، وعلى أساس سنوي على الأقل وفقاً للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، (ii) تدقيق مكاتب الفروع لصندوق الرعاية الإجتماعية (iii) وإعداد جميع الوثائق المطلوبة لعمليات التدقيق الخارجي السنوي، و(iv) إستعراض وإجراء التحقيق اللازم في حال العثور على أي إختلالات. يعمل في الدائرة 5 موظفين لديهم خبرة ذات صلة بالمشروع المقترح. وتقوم دائرة التدقيق الداخلي بتقديم تقارير تدقيق الحسابات إلى مدير الإداري للصندوق.

النظام المحاسبي والضوابط الداخلية

88. قام صندوق الرعاية الإجتماعية بوضع نظام محاسبة بالكمبيوتر يعد ملائماً للمشروع. والنظام المحاسبي قادر على تسجيل المعاملات المالية للمشروع، بما في ذلك توزيع النفقات، وفئات الصرف ومصدر الأموال.

89. قام صندوق الرعاية الإجتماعية بإعداد دليل للعمليات يحدد هيكلية برنامج التحويلات النقدية، بما في ذلك ترتيبات الإدارة المالية والصرف، والضوابط على استخدام مكتب البريد، وتم الموافقة على هذه الترتيبات من قبل البنك الدولي. كما سوف تقوم الإدارات المالية لصندوق الرعاية الإجتماعية بإعداد التسويات البنكية الشهرية. وسوف تعد الإدارات المالية تقارير مالية مرحلية فصلية تبين مصادر وإستخدامات الأموال حسب كل مكون، وفئة الإنفاق، والمحافظة وعدد المستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارات المالية سوف تعد تسويات الحسابات المخصصة، وتقرير عن التقدم المحرز يفصل وضع الدفعات للمستفيدين، ويعكس الرصيد غير المدفوع والمتبقي في الحساب المخصص، ومبلغ التحويلات النقدية المدفوعة وغير المدفوعة (الرديات) للمستفيدين في كل المحافظة. وسوف ترفق هذه التقارير بطلب الأموال للمراحل ربع السنوية التالية.

90. سوف تتم جميع الدفعات مركزياً من خلال المكتب الرئيسي لصندوق الرعاية الإجتماعية في صنعاء. كما أن الصرف للمستفيدين من الحساب المخصص المنفصل لصندوق الرعاية الإجتماعية سوف يتبع دليل تشغيل الصندوق والأدلة التوجيهية للصرف الخاصة بالبنك الدولي. وسوف تتم الدفعات النقدية للمستفيدين من خلال فروع مكتب البريد اليمني في المحافظات المختارة، وبنك التسليف التعاوني والزراعي (CAC) وبنك الأمل. وقد أثبت مكتب البريد قدرته على إدارة كمية كبيرة من المدفوعات النقدية من خلال تجربة صندوق الرعاية الإجتماعية ببرنامجهم الحالي، وكذلك من خلال تجربة البنك الدولي مع مشاريع أخرى ممولة / مدارة من قبل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA). هناك ضوابط موضوعة في مكتب البريد لضمان التحويل السليم للأموال. ويزود صندوق الرعاية الإجتماعية مكتب البريد بقائمة المستفيدين التي يتم توليدها بشكل الكتروني من خلال نظامهم (مايكروسوفت اكسس او اكسل Microsoft Access or Excel Excel) التي يتم بعد ذلك توريدها (إدخالها) إلى النظام الداخلي لمكتب البريد. والبيانات المستوردة من مكتب البريد يتم مقارنتها مع البيانات الصادرة من صندوق الرعاية الإجتماعية وحالما يتم الموافقة عليها، يتم الإقفال على البيانات في نظام مكتب البريد. و بإستطاعة مكتب البريد الإطلاع على الأسماء وتوليد وإرسال تقارير تسوية تظهر معلومات الإتصال بالمستفيدين الذين تلقوا أو لم يتلقوا المدفوعات المخصصة. إن تقرير التسوية الذي يعده مكتب البريد يكون في شكل بيانات (data form). وهذه البيانات حالما يتم إستلامها من قبل صندوق الرعاية الإجتماعية، يتم مقارنتها بالبيانات الموجودة في نظامه. وقبل أن تتم عملية الصرف، تقوم دائرة التخصيص كذلك بإستعراض قائمة مكتب البريد للتأكد من تماثل العدد الإجمالي لكل منطقة. سوف يكون لدى المشروع حساب مخصص بالدولار الأمريكي (USD) وحساب فرعي بالريال اليمني (YER). وسوف يستخدم الحساب الفرعي لنقل الأموال من الحساب المخصص للمشروع إلى الحساب الفرعي للمدفوعات لمكتب البريد، و الأموال التي لم يتم إستلامها سوف تودع أيضاً (أي الرديات من مكتب البريد) في هذا الحساب الفرعي. وأموال الحالات التي لم تدفع لها سوف ترد إلى الحساب المخصص للمشروع.

تدفق الأموال وترتيبات الصرف

91. إن أموال المشروع سوف تنتقل من خلال صندوق الرعاية الإجتماعية وتودع في حساب مخصص منفصل بالدولار الأمريكي في البنك المركزي اليمني. وهذا الحساب سوف يتم فتحه والإبقاء عليه من قبل صندوق الرعاية، وتحت شروط مقبولة للبنك الدولي. والصرف القائم على السلف والمبالغ المسددة سوف تكون الطريقة الرئيسية للصرف. وطلبات الدفع من أموال المنح سوف يتم المباشرة بها من خلال إستخدام طلبات السحب الخاصة بالبنك ومعززة بالتقارير المالية المرحلية وتقرير التسوية الخاص بمكتب البريد وكشوفات البنك. والصرف للمستفيدين من الحساب المخصص لصندوق الرعاية سوف يتبع

الأدلة التشغيلية لصندوق الرعاية الإجتماعية والمدفوعات النقدية للمستفيدين سوف تتم من خلال فروع مكتب البريد اليمني والبنوك المختارة في المحافظات المختارة. وسوف يتم صرف مبالغ المشروع المقترح وفقاً للمبادئ التوجيهية للصرف الخاصة بالبنك على النحو المبين في رسالة الصرف. والمبالغ المصروفة القائمة على التقارير المالية المرحلية سوف تستخدم في إطار هذا المشروع.

92. التمويل بأثر رجعي: بموجب المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة (ECRP)، فإن مبلغا لا يتجاوز 26.1 مليون من حقوق السحب الخاصة (SDR) يمكن صرفه من مبلغ المنحة للدفعات التي تمت قبل تاريخ التوقيع على إتفاقية التمويل، ولكن في يوم أو بعد يوم 1 تموز 2012 للنفقات المستحقة بموجب الفئة 1 (المعونات النقدية بموجب المكون 1 من المشروع) (انظر الجدول 5).

93. بالنسبة لطلبات التسديد والتبليغ عن نفقات مستحقة، سوف يستخدم صندوق الرعاية الإجتماعية التقرير المالي المرحلي بالشكل المتفق عليه خلال المفاوضات حول النفقات المستحقة المتعلقة بالمعونات النقدية بموجب المكون 1 من المشروع (الفئة 1) وبخدمات الإستشاري (الفئة 2).

94. التقارير المالية المرحلية التي سوف يتم تقديمها بالإضافة إلى طلبات السحب للصرف سوف يتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل البنك .

95. بينما يتوقع أن يتم صرف الفئة 1 من المعونات النقدية مقابل طلبات تسديد النفقات المستحقة التي تم تمويلها مسبقاً من قبل الحكومة، وسوف يقوم صندوق الرعاية الإجتماعية بفتح والإبقاء على حساب مخصص منفصل بسقف يبلغ 200,000 دولار أمريكي للفئة 2 (خدمات الإستشاري للمشروع) (راجع الجدول 5).

الجدول 5: فئات النفقات المستحقة

الفئة	مبلغ التمويل المخصص (معبر عنه بحقوق السحب الخاصة)	نسبة النفقات التي سوف يتم تمويلها (شامل الضرائب)
(1) المعونات النقدية بموجب الجزء أ من المشروع	64,970,000	100%
(2) خدمات الإستشاري للمشروع	130,000	100%
المبلغ الإجمالي	65,100,000	

96. بالنسبة للمبالغ المتوقع دفعها من خلال التمويل بأثر رجعي، فقد قامت الحكومة بالفعل بدفع منح المساعدة النقدية من موازنتها وبالتالي سوف يطالب صندوق الرعاية تسديد النفقات المستحقة (تصل إلى 40 في المئة من مبلغ المنحة). والمبلغ المسترد سوف يتم إيداعه في الحساب المخصص للمشروع ومن ثم تحويله إلى حساب موازنة وزارة المالية. بالنسبة للمبالغ الممولة من الحكومة بعد البدء بالمشروع، سوف تقوم وزارة المالية بإيداع مبالغها في الحساب المخصص للمشروع، والذي منه سوف يقوم صندوق الرعاية الإجتماعية بإجراء المدفوعات للمستفيدين المستحقين. وبعد ذلك سوف يطالب صندوق الرعاية الإجتماعية بتسديد الأموال المستحقة لكي تودع في الصندوق المخصص للمشروع، وكذلك سوف يتم تحويلها إلى حساب موازنة وزارة المالية. ويلخص الرسم البياني 2 أدناه تدفق الأموال من المنحة والحكومة إلى الحساب المخصص لصندوق الرعاية الإجتماعية ومكتب البريد لتمويل النفقات المستحقة للمشروع. و طلبات دفع النفقات المستحقة من الحساب المخصص

للنفقات المستحقة سوف يتم الموافقة عليها من قبل مدير صندوق الرعاية وأخصائي الإدارة المالية و من ثم ترسل طلبات الدفع إلى وزارة المالية للموافقة على الدفع من الحساب المخصص في البنك المركزي اليمني.

الرسم 2: تدفق الأموال لصندوق الرعاية الإجتماعية

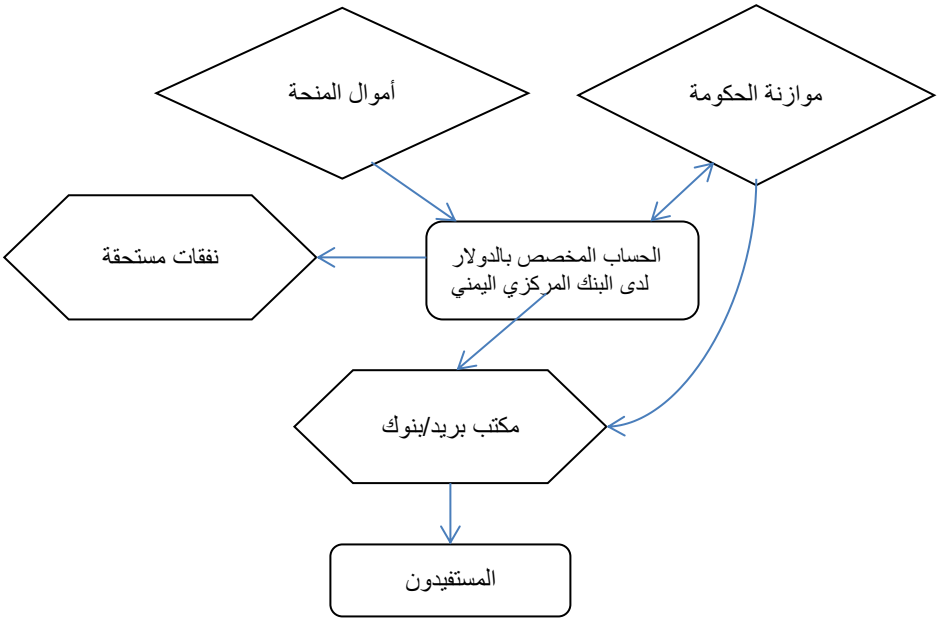

97. يلخص الرسم 3 تدفق الأموال من الحساب المخصص للمشروع. وتتم الدفعات من الحساب المخصص للمشروع من خلال طلبات من صندوق الرعاية الإجتماعية لوزارة المالية وفقا لرسالة الصرف للمشروع.

الرسم 3: عملية توضيحية لطلبات الدفع من الحساب المخصص لصندوق الرعاية الإجتماعية

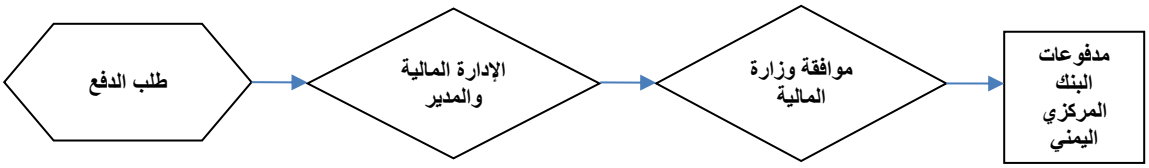

إجراءات لضمان استحقاق الأسر لتلقي المدفوعات النقدية

98. قام صندوق الرعاية الإجتماعية بتطوير نظام معلومات يعمل على تسجيل قائمة بجميع مستفيديهم. وقام كل من صندوق الرعاية الإجتماعية، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بإجراء مراجعة داخلية لجميع المستفيدين الجدد منذ عام 2011 لضمان عدم وجود تكرار في المنافع. وللنظام القدرة على توليد *تقارير إستثناء* تظهر أية إزدواجية محتملة في

المنافع من خلال إجراء إستفسارات محددة. ويقتصر الدخول إلى نظام صندوق الرعاية الإجتماعية على عدد قليل من موظفي الصندوق وخاضع لرقابة مشددة. وتتم المباشرة بجميع المدفوعات على المستوى المركزي من قبل المكتب الرئيسي في صنعاء. ويتبع الصرف للمستفيدين وفقا للدليل التشغيلي للصندوق. وتتم الدفعات النقدية من خلال فروع مكتب البريد اليمني في المحافظات المختارة. وقد أثبت مكتب البريد قدرته على إدارة حجم كبير من المدفوعات النقدية بالإستناد إلى الخدمات المقدمة إلى صندوق الرعاية الإجتماعية والمستفيدين منه. وهناك ضوابط سليمة مطبقة في مكتب البريد لضمان تحويل الأموال. ويزود صندوق الرعاية الإجتماعية مكتب البريد بقائمة بالمستفيدين التي يتم توليدها بشكل الكتروني من خلال نظامهم (مايكروسوفت اكسس او اكسل Microsoft Access or Excel Excel) التي يتم بعد ذلك توليدها (إدخالها) إلى النظام الداخلي لمكتب البريد. البيانات المستوردة من مكتب البريد يتم مقارنتها مع البيانات المولدة من صندوق الرعاية الإجتماعية وحالما يتم الموافقة عليها، يتم الإقفال على البيانات في نظام مكتب البريد. و بإستطاعة مكتب البريد الإطلاع على الأسماء وتوليد وإرسال تقارير تسوية تظهر معلومات الإتصال بالمستفيدين الذين تلقوا أو لم يتلقوا المدفوعات المخصصة. إن تقرير التسوية الذي يعده مكتب البريد يكون في شكل بيانات (data form). وهذه البيانات حالما يتم إستلامها من قبل صندوق الرعاية الإجتماعية، يتم مقارنتها بالبيانات الموجودة في نظامه. أيضا، قبل أن تتم عملية الصرف، تقوم دائرة التخصيص بإستعراض قائمة مكتب البريد للتأكد من تماثل العدد الإجمالي لكل منطقة.

99. ويستند الصرف من البنك الدولي على مراجعة البنك للتطبيق المرضي لإختبار مستوى الدخل مؤكداً استحقاق الأسر للحصول على المنافع. وقبل الصرف، سوف يتم طلب ضمانات مرضية للبنك الدولي من خلال إجراء مراجعة للإستحقاق وبأن الأسر المستفيدة تم إختيارها وفقاً لمعادلة إختبار مستوى الدخل وبأنهم من المستحقين لتلقي المعونات النقدية من المشروع المقترح.

100. يوصي البنك بأن يقوم صندوق الرعاية الإجتماعية بنشر قائمة بالمستفيدين في كل مكتب من مكاتب البريد المستخدمة لإجراء المدفوعات النقدية للمستفيدين طوال مدة المشروع، مع تخصيص خط ساخن لتقديم الشكاوى إذا ما تم إخبار شخص ما بأنه مؤهل للحصول على معونة نقدية ولكن لم يتلق لاحقا اي أموال من المشروع.

101 . سوف تقوم دائرة التدقيق الداخلي في صندوق الرعاية الإجتماعية بإضافة المشروع المقترح إلى نطاق عملها. ودائرة التدقيق الداخلي سوف تكون مسؤولة عن فحص قائمة الأسر المستفيدة المقترحة وتأكيد استحقاقهم بما في ذلك إجراء زيارات منتظمة لعينة من المستفيدين المختارين وتقديم تقارير التدقيق الداخلي للمدير الإداري. أما دائرة التخصيص في صندوق الرعاية فهي مسؤولة عن متابعة الدفعات للمستفيدين. أيضا، فإن الشروط المرجعية للمدققين الخارجيين للمشروع سوف تتضمن بنداً خاصاً ينص على قيام المدقق بزيارتين ميدانيتين إلى عينة من المستفيدين المختارين للتحقق من أهلية المستفيدين والإستلام الصحيح للأموال.

إعداد التقارير المالية للمشروع

102 . **<u>ترتيبات التقارير المالية المرحلية (IFRS) :</u>** سوف تُعَد التقارير المالية المرحلية من قبل صندوق الرعاية الإجتماعية و سوف يتم تقديمها للبنك الدولي *كل ثلاثة أشهر*. وسوف يتم تقديم التقارير المالية المرحلية إلى البنك في موعد لا يتجاوز 45 يوما من نهاية الفصل (ربع السنة). وسوف يتم تدقيق التقارير المالية المرحلية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل مقبول لدى البنك الدولي وسوف تتكون التقارير من (أ) مصادر وإستخدامات الأموال حسب كل مكون وفئة الإنفاق، (ب) تسوية للحساب المخصص، و(ج) التحويلات النقدية حسب كل محافظة وعدد المستفيدين، وتقرير عن التقدم المحرز يفصل وضع الدفع للمستفيدين، بحيث يعكس المبالغ غير المدفوعة والرصيد المتبقي في الحساب المخصص، ومبلغ التحويلات النقدية الممدفوعة وغير المدفوعة (المعادة) للمستفيدين حسب كل محافظة.

<u>التدقيق الخارجي</u>

- **الهيئة:** ينبغي إرسال بيانات مالية سنوية لصندوق الرعاية الإجتماعية مدققة من هيئة منفصلة إلى البنك الدولي في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية.
- **المشروع:** ينبغي إرسال بيانات مالية سنوية مدققة منفصلة للمشروع إلى البنك الدولي في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية.

- ستتم الموافقة على الشروط المرجعية لمدقق الحسابات الخارجي والبيانات المالية المطلوبة للمشروع من قبل البنك الدولي.
- سوف تتضمن الشروط المرجعية للمدقق الخارجي بنداً خاصاً ينص على قيام المدقق بزيارات ميدانية لعينة من المستفيدين المختارين للتحقق من استحقاق المستفيدين والإستلام الصحيح للأموال.
- تقرير مدقق الحسابات الخارجي (باللغتين العربية والإنجليزية) سوف يشمل جميع مكونات وأنشطة المشروع وجميع الأنشطة. ويجب أن تكون وفقاً لمعايير التدقيق المقبولة دولياً مثل المعايير الدولية للتدقيق(ISA) . كما أن تقرير ورأي التدقيق ينبغي أن يغطيان البيانات المالية للمشروع، والتسوية وإستخدام الحساب المخصص والسحوبات المستندة إلى التقارير المالية المرحلية.
- مطلوب من مدقق الحسابات إعداد "كتاب للإدارة" يتضمن أية ملاحظات، تعليقات وأوجه قصور في النظام والضوابط والتي يعتبرها مدقق الحسابات ذات أهمية، وسوف يقدم توصيات لتحسينها.

الفساد

103. الإحتيال والفساد قد يؤثران على موارد المشروع. والترتيبات الإئتمانية المذكورة أعلاه، بما في ذلك تدابير التخفيف من الأثر التي يطبقها صندوق الرعاية الإجتماعية من خلال استخدام فريق لدعم المشروع، والإعتماد على عمل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ودائرة التدقيق الداخلي في صندوق الرعاية الإجتماعية، وإستخدام مكتب البريد لإيصال الأموال إلى المستفيدين، وإستخدام الأدلة والإجراءات المقبولة لصندوق الرعاية الإجتماعية، وإعداد تقارير مالية مصممة خصيصاً وترتيبات تدقيق خارجي، وأنشطة بناء القدرات التي ينفذها صندوق الرعاية الإجتماعية والمصممة للتخفيف من آثار هذه المخاطر. وسوف يقوم صندوق الرعاية الإجتماعية بالتعاقد مع مدقق حسابات خارجي مستقل بشروط مرجعية مقبولة لدى البنك، ومع نطاق واسع لتدقيق الإمتثال لإجراءات الرقابة الداخلية واستحقاق المستفيدين المرتبطة ببرنامج التحويلات النقدية.

الملحق 6: ترتيبات الشراء
الجمهورية اليمنية: المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

ألف. عام

104. قامت الحكومة اليمنية في عام 2006 بإطلاق أجندة وطنية لإصلاح نظام الشراء. ويعكس قانون المشتريات الجديد الذي تم إعتماده في عام 2007 (قانون المشتريات رقم 23) أفضل الممارسات الدولية بشكل عام. وعلاوة على ذلك، فإن الأنظمة التنفيذية المعدلة (ترتيبات تنفيذ قانون رقم 23) تم إصدارها بموجب مرسوم وزاري في شباط 2009. كما تم إصدار دليل شامل للمشتريات الوطنية (NPM) لدعم إدارة المشتريات العامة للحكومة اليمنية على جميع المستويات. ويشتمل الدليل على وثائق وطنية قياسية لتقديم العطاءات (SBDS) للسلع والأشغال والخدمات الإستشارية.

105. سوف تتم المشتريات للمشروع المقترح وفقاً للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي: التوريد بموجب قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والإئتمان الممنوح من المؤسسة الدولية للتنمية الصادرة بتاريخ 11 كانون ثاني 2011؛ و"المبادئ التوجيهية: إختيار وتوظيف الإستشاريين من قبل المقترضين من البنك الدولي" الصادرة في كانون ثاني 2011 و البنود المنصوص عليها في الإتفاقية القانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشتريات التي سوف تتم في إطار المشروع المقترح سوف تتم وفقا للمبادئ التوجيهية حول منع ومكافحة الإحتيال والفساد في المشاريع الممولة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وإئتمان ومنح المؤسسة الدولية للتنمية، والمعروفة باسم "المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد للعام 2006". وتم وصف البنود المختلفة في إطار فئات الإنفاق المختلفة، بشكل عام أدناه. و لكل عقد يتم تمويله من قبل المنحة، سوف يتم الإتفاق بين المستفيد والبنك في خطة المشتريات على أساليب الشراء المختلفة أو طرق إختيار الإستشاريين، والتكاليف التقديرية، والمتطلبات التي تسبق المراجعة، والإطار الزمني. وخطة المشتريات التي تم المصادقة عليها في 11 كانون ثاني عام 2013، سوف يتم تحديثها مرة واحدة في السنة على الأقل أو عند الحاجة لكي تعكس الإحتياجات الفعلية لتنفيذ المشروع وتحسين القدرات المؤسسية.

باء. ترتيبات الشراء

106. إختيار الإستشاريين: وخدمات الإستشاريين الي يتم شرائها في إطار هذا المشروع سوف تشمل دون أن تقتصر على ما يلي: (أ) المساعدة التقنية (TA) لرصد وتقييم تنفيذ المشروع والنتائج، و (ب) تعيين مدققي حسابات خارجيين.

107. بالنسبة للشركات، سوف يتم إبرام كافة العقود على أساس الإختيار القائم على الجودة – والتكلفة (QCBS)، والموازنة الثابتة (FBS)، أو أساليب إختيار التكلفة الأقل (LCS) بإستثناء العقود ذات الطبيعة القياسية أو الروتينية و التي يقدر بأن تكلف أقل مما يعادل 200،000 دولار أمريكي والتي يمكن شراؤها بإستخدام الإختيار القائم على تأهل الإستشاري (CQS) . والإختيار من مصدر منفرد (SSS) قد يستخدم بشكل إستثنائي للتعاقد مع الشركات التي تقدم خدمات تلبي متطلبات الفقرة 3.10 من المبادئ التوجيهية للإستشاري، بعد الحصول على الموافقة المسبقة من المؤسسة الدولية للتنمية. ويمكن أن تتألف القائمة المختصرة للشركات الإستشارية للخدمات التي يقدر بأن تكلف أقل مما يعادل 200،000 دولار أمريكي لكل عقد، بالكامل من إستشاريين وطنيين وفقا لبنود الفقرة 2.7 من المبادئ التوجيهية للإستشاري. وجميع المهام الإستشارية الفردية سوف تكون على أساس مقارنة المؤهلات أو على أساس المصدر المنفرد وفقا للجزء V من المبادئ التوجيهية لإختيار الإستشاريين.

جيم. تقييم قدرة المؤسسة على تنفيذ المشتريات

108. لدى صندوق الرعاية الإجتماعية دائرة مالية يترأسها مدير معار من وزارة المالية. ولدى الدائرة المالية وحدة مشتريات، مسؤولة عن جميع العطاءات ذات القيم غير العالية، في حين أن وزارة المالية مسؤولة عن العقود ذات القيمة العالية. و موظفو الدائرة المسؤولون عن المشتريات لديهم معرفة نسبية بإجراءات الشراء الخاصة بالبنك الدولي.

109. والمخاطر الكلية المرتبطة بالمشروع تعتبر ***معتدلة***، حيث أن المشروع المقترح هو المشروع الثالث الذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية ويتم تنفيذه من خلال صندوق الرعاية الإجتماعية وينطوي على عدد محدود من أنشطة الشراء.

دال. خطة المشتريات

110. قام صندوق الرعاية الإجتماعية، بمساعدة من فريق البنك بوضع خطة المشتريات للمشروع ولمدة سنة واحدة تعكس الأنشطة الرئيسية للمشروع. وتوفر الخطة أساس طرق الشراء وعتبات المراجعة المسبقة لكل عقد، وسوف يتم تحديثها سنوياً أو حسب الحاجة لتعكس الإحتياجات الفعلية لتنفيذ المشروع والتحسينات في القدرات المؤسسية.

هاء. تواتر الإشراف على المشتريات

111. بالإضافة إلى المراجعة الإعتيادية التي تسبق إحالة العقود فوق العتبات أعلاه المشار اليها في خطة المشتريات، ستُعقد بعثات الإشراف للمؤسسة الدولية للتنمية على الأقل مرتين في السنة لإجراء مراجعة لاحقة لإجراءات الشراء.

واو . تفاصيل ترتيبات الشراء التي تتضمن منافسة دولية

خدمات استشارية

قائمة بالمهام الإستشارية وقوائم قصيرة للشركات:

1	2	3	4	5	6	7
الرقم المرجعي	وصف المهمة	التكلفة المتوقعة (بالدولار الأمريكي)	طريقة الإنتقاء	مراجعة لكل بنك (قبل/بعد)	التاريخ المتوقع لتقديم العروض	تعليقات
QCBS-1.1-1	مدقق خارجي	100,000	LQS	قبل	15 ايار 2013	للمكون 2

وعتبات المراجعة المسبقة هي كالتالي:

خدمات استشارية	ما يزيد عن 50.000 دولار أمريكي للأفراد و100.000 دولار أمريكي للشركات، زائد أول ثلاثة عقود، والشروط المرجعية، رسالة اهتمام، وقائمة قصيرة، وجميعها اختيار من مصدر منفرد

مراجعة لاحقة: كافة العقود التي لم تخضع لمراجعة مسبقة، ستخضع لمراجعة لاحقة.

الملحق 7: ترتيبات التنفيذ والرصد
الجمهورية اليمنية: المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

الإشراف على المشروع

112. سوف يتم تنفيذ المشروع من 1 آذار 2013 إلى 30 حزيران 2014 من قبل صندوق الرعاية الإجتماعية. وكان صندوق الرعاية الإجتماعية قد تأسس في عام 1996 من خلال القانون رقم 31، ويحكمه القانون المعدل رقم 39 (2008). ويضم مجلس إدارته الذي يترأسه وزير الشؤون الإجتماعية والعمل، نائب وزير المالية، ونائب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، ونائب وزير الإدارة المحلية، والمدير التنفيذي لصندوق الرعاية (كعضو وأمين سر)، والمدراء التنفيذيون لبرامج شبكة الأمان الإجتماعي، وممثلين عن المجتمع المحلي من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، ويستعرض قضايا السياسات ويصادق على الوثائق الهامة مثل الخطط السنوية والموازنات، والتدقيق السنوي للحسابات. بالإضافة إلى ذلك، سوف يستعرض المجلس تقارير سير العمل في المشروع وسوف يتخذ الإجراءات المناسبة لدعم التنفيذ. ويترأس صندوق الرعاية مدير تنفيذي مسؤول عن العمليات اليومية. وفي كانون الثاني 2012، كان لدى صندوق الرعاية الإجتماعيى 1810 موظفين عاملين من خلال هيكل تنظيمي يتألف من ثلاثة مستويات : المكتب الرئيسي في صنعاء ويضم 190 موظف؛ و 22 مكتب فرعي تغطي جميع المحافظات في اليمن، وتضم 762 موظف، و214 مكاتب في الأقضية (من 334 قضاء) وتضم 816 موظف.

تنفيذ وتنسيق المشروع

113. سوف يتم التنفيذ باستخدام آلية قائمة للتحويلات النقدية يستخدمها صندوق الرعاية الإجتماعية. ويوفر هذا المشروع مساعدة نقدية تصل إلى 20 دولار أمريكي في الشهر لحوالي 400،000 أسرة لمدة عام. وقد تم بالفعل تحديد الأسر المستفيدة من خلال نقاط إختبار مستوى الدخل. ويتم دفع المبالغ أربع مرات في السنة؛ وتعادل كل دفعة مجموع دفعات ثلاثة أشهر. وسوف يتم الدفع من خلال مكتب بريد اليمن الذي لديه 251 فرع ووحدات متنقلة، حيث أنه الوكالة المالية الأكثر انتشاراً في اليمن. ويقوم مكتب البريد بتسليم الشيكات/المدفوعات من خلال فروعه ووحداته المتنقلة. ومقابل القيام بالدفع لمستفيدي صندوق الرعاية الإجتماعية، يتقاضى مكتب البريد رسوم خدمة تبلغ 2% والتي سوف يتم تمويلها من خلال مشروع.

114. في حين أن صندوق الرعاية الإجتماعية مسؤول عن تنفيذ أنشطة المشروع من خلال دوائره في مكتبه الرئيسي والمكاتب الفرعية، فإن فريق لدعم المشروع (PST) كان قد تم تشكيله من خلال مشروع الدعم المؤسسي (ISP) سوف يقدم التنسيق والدعم لإدارة الائتمان من أجل تكملة المهارات غير المتوفرة لدى الصندوق. ويقدم فريق دعم المشروع تقاريره إلى المدير التنفيذي، ويدير أموال المشروع. ويضم فريق الدعم منسق فني، وأخصائي في الإدارة المالية، ومحاسب، وأخصائي في المشتريات، واستشاري مشتريات، وأخصائي في نظم إدارة المعلومات وسكرتيرة تنفيذية. ويقوم فريق الدعم بتقديم تقاريره إلى المدير التنفيذي، و يدير أموال المنحة ويدعم جهود صندوق الرعاية الإجتماعية في تنفيذ المشروع.

115. ، سوف يقوم فريق دعم المشروع على وجه التحديد بما يلي: (i) التنسيق بين الوحدات، والدوائر والمكاتب الفرعية المسؤولة عن التنفيذ، (ii) مساعدة صندوق الرعاية الإجتماعية على رصد وتقييم أهداف ونتائج المشروع؛ (iii) تولي إدارة المشتريات، والمالية والصرف، بما في ذلك إعداد طلبات السحب الخاصة بالمشروع، (iv) ضمان إجراء تدقيق مستقل للمشروع في الوقت المناسب، (v) إعداد الأجزاء المتعلقة بالأمور المالية والمشتريات في التقرير النصف سنوي لسير العمل ودمجها مع الجزء التقني المعد من قبل الدوائر المعنية في صندوق الرعاية لتقديمه إلى مجلس إدارة صندوق الرعاية والمؤسسة الدولية للتنمية، (vi) العمل بمثابة همزة الوصل بين صندوق الرعاية الإجتماعية و المؤسسة الدولية للتنمية، و (vii) ضمان أن جميع متطلبات إعداد التقارير للمؤسسة الدولية للتنمية تتم وفقاً للإتفاق القانوني للمشروع.

الإستهداف :

116. إن إستجابة الحكومة لحماية الفئات الأكثر فقراً من السكان كان من خلال مضاعفة مبلغ المعونة للبرنامج الوطني للتحويلات النقدية في عام 2008، وفي عام 2011، توسع البرنامج من حوالي 1 مليون إلى 1.5 مليون أسرة بعد تطبيق الإستهداف القائم على الفقر (إختبار مستوى الدخل) إستنادا إلى نتائج المسح الوطني للعام 2008. وسوف يستهدف المشروع مجموعة فرعية من تلك الأسر التي تم إضافتها في عام 2011.

الشكل 1: هيكلية المكتب الرئيسي لصندوق الرعاية الإجتماعية في صنعاء

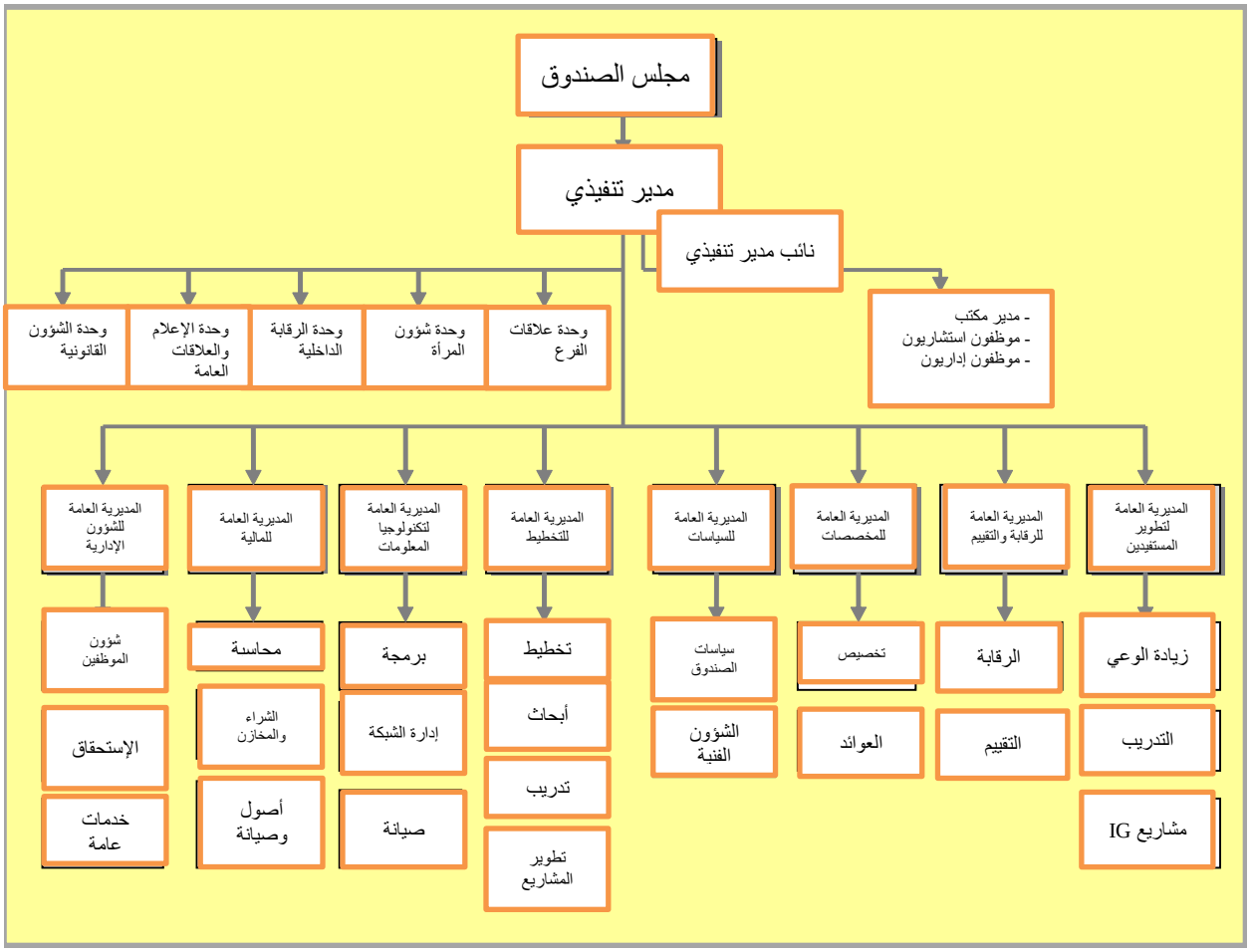

ترتيبات الرصد والتقييم

117. سوف يتم الرصد والتقييم من قبل صندوق الرعاية الإجتماعية. وسوف يتم رصد أنشطة المشروع على أساس مستمر لدعم تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع. وسوف يتم إعداد تقارير الرصد التي تغطي المؤشرات الرئيسية لمحصلات المشروع وفقاً لجدول التواتر الوارد في الملحق 2 (الإطار العام للنتائج والرصد).

(i) *الرصد*. سوف تقوم دائرة الرصد والتقييم في صندوق الرعاية الإجتماعية ومكاتب الفروع في المحافظات برصد التحويلات النقدية فضلاً عن تحديد ما إذا كانت التحويلات النقدية في المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة قد تمت للمستفيدين المستحقين. سوف يتم تسليم التحويلات النقدية من خلال وسيط تم إختباره (مكتب البريد وبنوك مختارة) على أساس ربع سنوي، مع تقارير رقابة مالية مقدمة لصندوق الرعاية الإجتماعية. وسوف يستخدم صندوق الرعاية الإجتماعية المعلومات من هذه التقارير لتحديد الأسر التي لا تقوم بتحصيل المعونات وسوف يطلب الصندوق إجراء متابعة من قبل أقرب باحث إجتماعي في صندوق الرعاية الإجتماعية أو موظف آخر مناسب عامل في المحافظة/القضاء لتحديد سبب عدم السحب . سوف يتم كذلك رصد هذه التقارير المالية لتحديد المنافع التي تتلقاها الأسر التي ترأسها إمرأة.

(ii) التقييم. سوف يتم إعداد تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج (ICR) بعد أن الإنتهاء من تنفيذ المشروع. وكجزء من إعداد تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج، سوف يتم إجراء مسح على عينة من المستفيدين من قبل إستشاري خارجي، سوف يتم تمويله من المشروع، من أجل تحديد تأثير المشروع على رفاه الأسر، على سبيل المثال، أنماط إستهلاك الغذاء، الديون المترتبة على الأسر، والأصول المنتجة، الخ. كما سوف يتم في نفس الوقت جمع بيانات الرضا (درجة الرضا عن آلية الدفع التي يتبعها صندوق الرعاية الإجتماعية، مستوى معلومات البرنامج والدعم الذي تم تلقيه من صندوق الرعاية).

الملحق 8: أعضاء فريق تقييم وإعداد المشروع
الجمهورية اليمنية: المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

الإسم	اللقب	الوحدة
كامل برهام	أخصائي تعليم أقدم	MNSHE
ويلفريد إينجلكي	أقتصادي أقدم	MNSED
ميرا هونغ	مسؤول عمليات	MNSSP
معد الربيضي	أخصائي إدارة مالية	MNAFM
صالح قاسم المناري	محلل إدارة مالية	MNAFM
جمال عبد الله عبدالعزيز	إخصائي شراء أقدم	MNAPC
سميرة الحارثي	محلل شراء	MNAPC
نيكولاي سوبوتن	مستشار قانوني أقدم	LEGAM
حسين حدا	مسؤول مالي	CTRLA
علاء محمود حامد	أخصائي صحة أقدم	MNSHH
علي احمد المضوحي	أخصائي صحة أقدم	MNSHH
لير إرسادو	اقتصادي أقدم	MNSSP
علي علي حسن سلامة	مساعد برنامج	MNCYE
رانيا عطية	استشاري	MNSHD
أمير مختار الذيباه	مؤقت	MNSED
إيلينا غاجيفا – بتروفا	مساعد برامج أقدم	MNSHD
إيما إيتوري	مساعد برامج	MNSHE

المرفق 9: الإطار العام للضمانات البيئية والإجتماعية
الجمهورية اليمنية: المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

ألف. الإستهداف وشمول الفقراء والضعفاء

118. اليمن بلد يهيمن عليه الطابع الريفي، وحوالي 73 في المئة من السكان يعيشون في مناطق ريفية. ويعاني اليمن من الفقر المزمن فالأسر في بعض المناطق تجد صعوبة مستمرة في توفير مستويات مقبولة من إستهلاك الغذاء (أي أولئك الذين ليس لديهم ما يكفي من الموارد لسلة كافية من الإحتياجات الأساسية). ولضمان شبكة أمان فعالة، يجب تصميم طرق إستهداف لإيجاد وحماية الأسر الأكثر فقراً من السكان. فالفقراء في اليمن متركزون بشكل خاص في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية وملكيات الأراضي الصغيرة جداً. بالإضافة إلى صغر حجم الحيازات الزراعية، فإن السكان يعانون من نقص الخدمات، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى التضاريس الوعرة جداً والعيش في مستوطنات مبعثرة وصغيرة جدًا.

119. لتنفيذ برنامج تحويلات نقدية يغطي الإحتياجات الأساسية للفئات الأكثر فقراً، لا بد من تحديد من هم الأكثر فقرا وكيفية تقديم الدعم لهم كمستفيدين محتملين. وبالنظر إلى أنه لا تتوفر معلومات كاملة منتظمة عن رفاه الأسرة لجميع السكان في اليمن، وأن جمع البيانات مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً، فقد قام صندوق الرعاية الإجتماعية منذ عام 2011 بتطبيق طريقة بديلة لتحديد السكان الفقراء. والهدف من هذا النهج هو تقدير رفاه الأسرة (مستوى الدخل) على أساس عدد من المتغيرات التي يسهل التحقق منها، مثل النوع الإجتماعي لرب الأسرة، وعدد الأطفال في الأسرة، ونوع المواد المستخدمة في بناء المنزل، ونوع توصيل المياه للمنزل، الخ.

إختبار مستوى الدخل (PMT)

إختيار وتطوير إختبار مستوى الدخل كأسلوب إستهداف يتبعه صندوق الرعاية الإجتماعية[15]

120. قام صندوق الرعاية الإجتماعية حديثاً بإتباع طريقة إستهداف بديلة وهي إختبارمستوى الدخل، والتي يتم إستخدامها في كثير من البلدان من أجل إستهداف برامج المساعدة النقدية لديهم، إما التحويلات النقدية المشروطة المرتبطة بتراكم رأس المال البشري أو التحويلات النقدية غير المشروطة، لأفقر الأسر الفقيرة. وتم إختيار إختبار مستوى الدخل لتحسين الإستهداف الذي يكون لصالح الفقراء والقائم على سمات خاصة تجعل هذه الطريقة الأكثر ملائمة للسياق اليمني (أي حين يكون دخل الأسرة قائم على جزء كبير من المصادر التي لا يمكن التحقق منها (القطاع غير الرسمي والإنتاج الخاص بالأسرة)). وفي طريقة إختبار مستوى الدخل، يتم جمع المتغيرات التي يمكن ملاحظتها مثل خصائص الفرد/الأسرة وإمتلاك الأسرة للسلع المعمرة (المعروفة بمؤشر الأصول) وسلسلة من "الأوزان" التي يتم تطبيقها للتوقع رفاه الأسرة. وتستمد الأوزان من المعلومات المعيارية لمسح موازنة الأسرة (HBS) حول إستهلاك الأسر وخصائصها. ويتم تطوير نماذج إحصائية وتطبيقها على بيانات المتقدمين بطلبات انتساب، من أجل توقع رفاه الأسرة وتصنيف المتقدمين/المستفيدين حسب دخلهم مقارنة بخط الفقر الإقليمي.

[15] مذكرة المشروع. فيليب ليت، أقتصادي، حماية اجتماعية وعمل (فريق شبكات الأمان). البنك الدولي، تشرين أول 2009.

121. وأوزان اختبار مستوى الدخل المطبقة على بيانات المتقدم بطلب الإنتساب لصندوق الرعاية الإجتماعية او المستفيد، مبينة في الجدول 5 أدناه:

الجدول 5: وأوزان اختبار مستوى الدخل المطبقة على بيانات المتقدم بطلب الإنتساب لصندوق الرعاية الإجتماعية او المستفيد

Geographical characteristics	
Urban Area	0.062
Governorate	
Ibb	0.000
Abyan	-0.184
Sana'a city	0.107
Al-baida	-0.283
Taiz	-0.026
Al-jawf	-0.102
Hajja	0.067
Al-hodeida	-0.022
Hadramout	-0.120
Dhamar	0.191
Shabwah	-0.163
Sa'adah	0.160
Sana'a region	0.033
Aden	0.039
Laheg	-0.229
Mareb	0.026
Al-mahweet	-0.027
Al-maharh	0.417
Amran	-0.298
Al-dhale	-0.029
Remah	0.104

Characteristics of the head	
Gender: male	0.043
Age	0.003
read and write: yes	0.067
Primary education: yes	0.109
Secondary education: yes	0.169
Married: yes	-0.064
Housing Characteristics	
Floor type: mud	-0.244
Floor type: flagstone/cement	-0.165
House type: Luxury apartment/vila	0.082
Fuel: Gas	0.024
Water system	0.057
Household size	-0.063
Number of members 6-25 attending school	-0.012
Number of members 6-25 that attend school	0.030
Number of members 6-25 that never attended school	-0.019
Family property	
Fixed/Mobile telephone	0.234
TV	0.095
Washing Machine	0.071
Sewing machine	0.032
Taxi Bus	0.302
House for rent	0.130
Own agricultural Plot	0.098
Constant	11.550

إختبار طريقة إختبار مستوى الدخل من أجل الدقة وتحسين الإستهداف

122. يعمل إختبار مستوى الدخل على تصنيف المتقدمين والمستفيدين القائمين وفقاً للفئات التالية:

أ. المجموعات أ و **ب** - الدخل تحت خط الفقر الإقليمي؛

ب. المجموعة ج - الدخل قريب من خط الفقر الإقليمي. معرضين لخطر الوقوع في الفقر؛

ج. المجموعة د – الدخل تقريباً 25 - 50 في المائة فوق خط الفقر الإقليمي. عرضة لمخاطر الدخل؛

د. المجموعات هاء و واو - الدخل أعلى بكثير من (+55 في المئة) من خط الفقر الإقليمي. لا ينبغي أن يتلقوا تحويلات نقدية.

123. في سلسلة من عمليات المحاكاة الدقيقة على بيانات المستفيد من صندوق الرعاية الإجتماعية وبيانات المسح من عام 2008، تمت مقارنة دقة إستهداف إختبار مستوى الدخل في زيادة تغطية الفقراء بطريقة الإستهداف السابقة المسماة ببطاقة النقاط (Score Card) المستخدمة من قبل صندوق الرعاية الإجتماعية. وشمل المسح الذي أجراه صندوق الرعاية في عام 2008 معلومات عن مستوى الدخل فضلاً عن بيانات مؤشر إختبار مستوى الدخل / بطاقة النقاط، مما يتيح المقارنة بين الدخل الفعلي المبلغ عنه مع علامات إختبار مستوى الدخل و بطاقة النقاط لكل متقدم.

أ) أظهرت المحاكاة بأن إستخدام بطاقة النقاط كطريقة للإستهداف سوف ينتج عنه توسيع التغطية لتشمل فقط 8.4 في المئة من السكان، وتصل فقط إلى 10.8 في المائة من الفئة العشرية الأدنى في مسح موازنة الأسرة (أي أفقر 10%).

ب) من خلال تطبيق أوزان إختبار مستوى الدخل، بقيت التغطية للمجموعة **ألف** على ما هي عليه تقريباً (9 في المئة)، ولكن توسعت التغطية لتصل إلى26.9٪ من أفقر 10 في المائة.

ج) من خلال تضمين بيانات المجموعة أ و **ب** في المحاكاة، فإنه سوف يتم تغطية 35 في المئة من سكان اليمن وسوف يصل البرنامج إلى 77.5٪ من أفقر 10 في المائة.

د) لدى النظر في تخصيص الموازنات للسكان الذين يعانون من الفقر المدقع، وجد بأن طريقة بطاقة النقاط تصل لنحو 19 في المئة من أشد الناس فقراً، في حين أن طريقة إختبار مستوى الدخل للمجموعة أ وصلت إلى ما يقرب من 50 في المئة من أكثر الناس فقراً.

124. تشير هذه النتائج إلى أخطاء أكبر في الإستهداف (أخطاء الشمول والإقصاء) في إطار طريقة بطاقة النقاط، مما يقود إلى التوصية بأن يقوم صندوق الرعاية الإجتماعية بإستخدام طريقة إختبار مستوى الدخل لزيادة دقة إستهداف البرنامج ليشمل الأسر الفقيرة والضعيفة.

عملية إختيار المستفيدين والإلتحاق - الوصول إلى الفقراء

125. إن الوصول إلى الفقراء المدقعين في الفقر يشكل تحدياً : فهم في كثير من الأحيان متفرقون على نطاق واسع في مستوطنات صغيرة، ولا يملكون وسائل إتصال مع السلطات ويفتقرون إلى المهارات الأساسية (أي، معرفة القراءة والكتابة والحساب، الخ) والموارد. ويجب إستخدام أساليب متعددة الجوانب مثل المسوحات، والتشاور المجتمعي، والتواصل مع منظمات المجتمع المدني، ومعرفة موظفي صندوق الرعاية الإجتماعية، ومعرفة موظفي برامج أخرى، الخ. لتحديدهم. إن إجراءات صندوق الرعاية الإجتماعية في إختيار وإلحاق المستفيدين تتم حسب الخطوات التالية:

أ) *التحديد* - الحصول على قائمة بالمستفيدين المحتملين تم وضعها من مصادر مجتمعية، فضلاً عن قوائم بالمتقدمين الجدد. ويمكن أن تساعد لجان/ قادة المجتمع على تحديد وإبلاغ الأسر أنه بإمكانهم التقدم لبرنامج التحويلات النقدية. يقوم قادة المجتمع أو العاملين الإجتماعيين عندما يحين موعد تقديم الطلبات بإبلاغ الأسر عن الحقوق التي يتضمنها البرنامج، والإلتزامات والقواعد من خلال إجتماع توجيهي يعقد لذلك.

ب) *التسجيل* - تسجيل وجمع البيانات / المعلومات الخاصة بالمسح عن المستفيدين المحتملين. كما يمكن فتح باب التسجيل لأشخاص من المجتمع لم يتم تحديدهم سابقاً، ولكنهم يعتبروا فقراء.

ج) *الإختيار* – إن إختيار المستفيدين المحتملين يتم باستخدام نهج إختبار مستوى الدخل والذي يستند الى المعلومات التي تم جمعها من كل أسرة مسجلة في البرنامج. تم تصميم معادلة إختبار مستوى الدخل لكي تعكس بعداً من أبعاد الوضع الإقتصادي للأسرة، أي الرفاه الإقتصادي للأسرة. ويمثل إختبار مستوى الدخل "الإنفاق المتوقع (المحتمل) للفرد في الأسرة" وفقاً لخصائص الأسرة. ويمكن التحقق من القائمة النهائية للمتقدمين الذين تم إختيارهم من قبل المجتمع أو من قبل قادة المجتمع من أثناء المشاورات.

د) *الإلتحاق* – يتم إلحاق المستفيدين في البرنامج (بعد إختيار المستفيدين المحتملين إستنادا إلى الخطوات السابقة) من أجل الحصول على مبلغ نقدي معين. وكجزء من عملية التسجيل، تتلقى الأسر معلومات عن الإستحقاقات التي تتأتى إليها من البرنامج وطريقة الدفع، ويتم تزويدهم ببطاقات هوية.

المستفيدون من صندوق الرعاية الإجتماعية المستهدفون من قبل المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

105. سوف يدعم المشروع الطارئ المقترح للتعافي من الأزمة التحويلات النقدية للأسر التي تم تقييمها بإستخدام إختبار قياس مستوى الدخل وتم تحديد على أن لديها دخل مقدر يقل بنسبة 155 بالمائة عن خط الفقر الإقليمي. وهذه هي الأسر التي تعد فقيرة جداً، أو فقيرة، أو في خطر أن تصبح فقيرة.

باء. إعتبارات النوع الإجتماعي – شمول أفراد الأسرة الإناث

127. تشير مذكرة الإستراتيجية المؤقتة (ISN) بأن النساء، واللواتي هن بالفعل يعانين من الحرمان الشديد في اليمن، عانت على نحو غير متناسب نتيجة للأزمة. وتشير الأرقام الأولية لعام 2011 إلى إنخفاض إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والإجتماعية والفرص الإقتصادية، فضلاً عن مستويات عالية من العنف القائم على النوع الإجتماعي (الجندر) كنتيجة للإضطرابات. وقد فاقمت هذه التأثيرات من عدم التوازنات الشديدة بين النوعين الإجتماعيين والتي كانت موجودة بالفعل. ولست سنوات متتالية، كان ترتيب اليمن هو الأخير في المؤشر العالمي للفجوة الجندرية للعام 2011. وفي حين كانت هناك بعض المكاسب على مر السنوات، فإن شمول المرأة في التنمية لا يزال يمثل تحدياً خطيراً. فإحتمال إكمال الفتيات للتعليم الأساسي لايزال أقل بكثير من من الفتيان، ومعدلات إتمامهن للدراسة الإبتدائية والثانوية هي أقل بكثير من تلك الخاصة في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). فاليمن لديه أعلى معدل للخصوبة في المنطقة مع 5.2 ولادة لكل امرأة في عام 2008، مما يتناسب مع معدل منخفض لإنتشار وسائل منع الحمل والذي يصل إلى 28 في المئة في عام 2006. ومعدلات الزواج المبكر مرتفعة وتصل نسبتها إلى 50 في المئة. ويترافق سجل اليمن الضعيف في مجال المساواة الجندرية في محصلات التنمية البشرية مع تفاوتات صارخة في المشاركة الإقتصادية والمدنية. فمشاركة المرأة في القوى العاملة هي من بين أدنى المعدلات على مستوى العالم بنسبة 21 في المائة، وفقط 11٪ من الشركات الصغيرة والمتناهية في الصغر (MSEs) مملوكة من قبل النساء.

128. حيث أن التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية تسلم إلى رب الأسرة وبما أن معظم رؤساء الأسر هم من الرجال، سوف يكون ضرورياً تقييم إذا ما كان هذا يحدد كيفية إنفاق المال. ويساعد مشروع الدعم المؤسسي صندوق الرعاية الإجتماعية في تقييم أنماط إنفاق الذكور/الإناث ووضع منهجيات للتوصيل الفعال للرسائل الهامة (مثل التغذية) للرجال والنساء معاً. وسوف تستخدم نتائج التحليل لتوجيه رسائل التدخلات والتواصل إلى الرجال والنساء للتأثير على أنماط إنفاق الأسر نحو

منافع رأس المال البشري. ووجد مسح أجري حديثاً من قبل منظمة أوكسفام في محافظة الحديدة بأنه يتم تمكين النساء كصناع قرار من خلال التحويلات النقدية حيث هن اللواتي يحددن "الطعام الذي سوف يتم إحضاره للمنزل، وفي كثير من الأحيان يفضلن شراء الخضار، والدواء أو الإحتياجات من الماشية، بالإضافة إلى شراء السلع الأساسية".

ج. شفافية البرنامج – المشاورات مع المجتمع والإفصاح عن المعلومات

129. تعمل برامج التحويلات النقدية الناجحة على بناء مصداقية واسعة والمساءلة بين المستفيدين وأصحاب مصلحة آخرين. ويحتاج صندوق الرعاية الإجتماعية إلى وضع وتطبيق قواعد واضحة وشفافة بشأن معايير إختيار المستفيدين، ومستويات المنفعة، وحقوق والتزامات المستفيدين وأنظمة للتظلم وتقديم الشكاوي. وتعتمد ايضاً مصداقية البرنامج على قدرة صندوق الرعاية الإجتماعية على إبقاء التواصل المستمر مع الأسر المشاركة وتلقي التغذية الراجعة منهم. وسوف يتم تقوية دور أفراد المجتمع في تحديد الأسر الفقيرة التي لا تتلقى حتى الآن أية منافع، والتحقق من أن الذين يتلقوا المنافع يستحقونها، ويعملون كآلية "للتحقق والموازنة" فيما يتعلق بتزوير المعلومات، وذلك من خلال أنشطة تجريبية.

130. سوف يستفيد المشروع من أنشطة مشروع الدعم المؤسسي لضمان مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة مثل منظمات المجتمع المدني المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات، والمؤسسات التدريبية، والمسؤولين الحكوميين والمكاتب الحكومية. ويشارك الأفراد ومجموعات من المجتمع في التعليم الأساسي، والحساب، ومعلومات عن التغذية/الدورات التدريبية المقدمة من خلال برنامج تطوير المستفيدين من صندوق الرعاية الإجتماعية. ومن المتوقع أن جلسات من هذا النوع سوف تعمل على بناء رأس المال البشري للأسر المشاركة، فضلاً عن تعزيز الوعي وزيادة الطلب على الخدمات الصحية والغذائية من الجهات الأخرى التي تقدم هذه الخدمات. ويعمل مشروع الدعم المؤسسي على مساعدة صندوق الرعاية الإجتماعية على تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية لتشارك بفعالية في الحوار بشأن السياسات المتعلقة بتخفيف الفقر وإحتياجات الأسر، ويعمل على تعزيز الشفافية من خلال المشاركة الحقيقية لأصحاب المصلحة في كل مرحلة بما أن أصحاب المصلحة المقدمين للخدمات هم جزءاً لا يتجزأ من تصميم المشروع . وقام صندوق الرعاية الإجتماعية بتأسيس وحدة للتنسيق مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعظيم الموارد وبناء المساءلة الإجتماعية لممارسات وإجراءات صندوق الرعاية على مستوى الأسرة.

الملحق 10: التحليل الإقتصادي والمالي

الجمهورية اليمنية: المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

131. هناك مبررات إقتصادية قوية وذات علاقة بالفقر للإستثمار في برنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية. فارتفاع مستوى الفقر هو احد التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن وشعبه، ومن الضروري دعم السكان الأكثر فقراً وضعفاً في البلد، لا سيما في أوقات الأزمات، من أجل معالجة عدم المساواة وتحقيق الإستقرار في البلاد.

132. معلومات أساسية وخبرة عالمية في برامج التحويلات النقدية. خلال العقد الماضي، إزداد عدد برامج التحويلات النقدية بشكل كبير حول العالم. وتوجد أكبر برامج التحويلات النقدية في بلدان أمريكا اللاتينية، مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين، وتغطي ملايين الأسر. إلا أنه، في الآونة الأخيرة، شرعت كل من أفريقيا وآسيا بتجربة التحويلات النقدية في العديد من البلدان، مثل كينيا، وتنزانيا، وزامبيا، وبنغلاديش وباكستان. ومعظم برامج التحويلات النقدية لها هدفان رئيسيان هما: (أ) تزويد الأسر الفقيرة بأدنى مستوى من الإستهلاك والحد من الفقر الحالي، و (ب) كسر إنتقال الفقر بين الأجيال من خلال فرض شروط على التحويلات تتعلق بإمتثال المستفيد للإستثمارات الأساسية لرأس المال البشري. إن برامج التحويلات النقدية المصممة بشكل جيد يمكن أن تصل إلى الأسر الأكثر فقراً والأكثر استحقاقاً بشكل فعال من حيث التكلفة، وحيثما تكون موجودة، تحل محل الإعانات

السيئة الإستهداف وغير فعالة. هناك أدلة متزايدة على أن برامج التحويلات النقدية هي وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل على الفقراء، وبالتالي رفع مستويات إستهلاكهم. علاوة على ذلك، فإن تقييمات الأثر القوية لبرامج التحويلات النقدية المصممة تصميماً جيداً بدأت بتوفير أدلة دامغة حول التأثيرات الإيجابية على معدلات الإلتحاق بالمدارس والحضور. أما الأدلة حول التحسن في نتائج الصحة فهي أقل وضوحاً حالياً، ولكن بعض الدراسات الحديثة تبرهن أن برامج التحويلات النقدية أدت إلى زيادة الإستهلاك الإجمالي للغذاء وتحسين نمو الطفل.

133. على الرغم من أن التحويلات النقدية المباشرة تنطوي على تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للحكومة من حيث الإستثمارات البديلة، فإن هناك أدلة متزايدة على أنها قد تكون منصفة وفعالة. ويجادل فيزباين وشادي (2008) بأنه من بين البرامج التي جرى تقييمها، هناك تأثير كبير على فجوة الفقر ومؤشر حدة الفقر، ولكن حجم الفقر يتأثر فقط في البرامج التي تكون التحويلات فيها كبيرة بشكل كافي. حتى ولو إستخدم جزء كبير من التحويلات لتغطية نفقات الغذاء وتكاليف متعلقة بإرسال الأطفال إلى المدرسة، فإنه في بعض الحالات يتم إستخدام التحويلات النقدية للإدخار أو للإستثمار في أصول إنتاجية. فالإدخارات تسمح للأسر أن تحمي نفسها من الصدمات السلبية التي من شأنها أن تحدث أثراً سلبياً طويل الأمد على رفاه الأسرة والأصول الإنتاجية التي قد تولد في المستقبل دخلاً للأسرة.

134. الأسباب الإقتصادية الموجبة للإستثمار في البرنامج. في برنامج التحويلات النقدية ذي الإستهداف الجيد، الأسر المستفيدة تكون هي الأكثر فقراً من بين السكان بشكل عام. إن إرتفاع مستوى الفقر هو احد التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن وشعبه، وأصبح واضحاً أنه من الأهمية بمكان دعم السكان الأكثر فقراً وضعفاً في البلاد ليس فقط من أجل الوصول إلى النمو المتوقع، ولكن للإبقاء عليه. وعلاوة على ذلك، فإن إستراتيجية الحماية الإجتماعية (SP) لليمن تتضمن برنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية كواحد من المكونات الرئيسية.

135. إرتفع عدد الفقراء في اليمن بشكل كبير خلال الأزمة. يُقَدَر الفقر، والذى كان يتزايد قبل الأزمة، بأنه إرتفع من 42 في المئة من السكان في عام 2009 إلى 54.5 في المئة في عام 2012. ومعدلات الفقر مرتفعة بشكل خاص في المناطق الريفية، التي تعد موطناً لنحو 73 في المائة من السكان و 84 في المائة من الفقراء. وهذا يوفر مبرراً إضافياً لدعم برنامج التحويلات النقدية وتحسين إستهدافه.

136. التعليم الملائم والصحة الجيدة عناصر أساسية للحد من الفقر في اليمن. فالإثنان يوفران معدلات عالية من العائد ويعززان من التنمية الإقتصادية في المستقبل. وبما أن برامج التحويلات النقدية قادرة على زيادة معدلات الإلتحاق بالمدارس وتحسين النتائج الصحية (من خلال تحسين التغذية وزيادة القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية)، فإن صندوق الرعاية الإجتماعية يمكن أن يلعب دوراً هاماً في الحد من الفقر من خلال هذه الآلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة ينطوي على إلتزام من الحكومة على تخصيص موارد كافية للإستجابة للإحتياجات الملحة وعلى الإستمرار في تقديم خدمات التعليم والصحة.

137. أهمية الإستهداف من أجل تحقيق أقصى قدر من المنفعة. إن برامج التحويلات النقدية الفعالة من حيث التكلفة توجه معظم موارد البرنامج إلى مجموعاتهم المستهدفة المقصودة. كما أنها تقتصد في الموارد الإدارية اللازمة لتنفيذ البرنامج بطريقتين. أولاً، على مستوى نظام شبكة الأمان بأكمله، فإنها تتجنب التجزئة والحاجة اللاحقة لتطوير نظم إدارية بدون تحقيق وفورات الحجم. ثانياً، أنها تعمل بكفاءة بالحد الأدنى من الموارد المطلوبة لتحقيق التأثير المرجو، ولكن مع ما يكفي من الموارد لتنفيذ جميع مهام البرنامج بشكل جيد. ومن المتوقع أن يصل دعم المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة إلى عدد أكبر من الأسر المدقعة في الفقر كنتيجة للطريقة الجديدة في إختبار مستوى الدخل التي طبقت في عام 2012. الأسر ال 486,000 المتوقع أن تستفيد من المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة تم إختيارها بإستخدام إختبار مستوى الدخل المطبق حديثاً.

138. تتضمن المنافع المتوقعة للبرنامج على ما يلي: إستهلاك أعلى، إنخفاض معدلات الوفيات والمراضة وسوء التغذية وزيادة معدلات الإلتحاق بالمدارس والحضور. من المرجح أن تكون المنافع الثلاثة الرئيسية لبرنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الإجتماعية: (i) زيادة معدلات إلتحاق الأطفال بالمدارس وحضورهم، و (ii) إنخفاض معدلات الوفيات،

والمراضة وسوء التغذية بين الأطفال من سن 0 إلى 5 سنوات، و (iii) زيادة الإستهلاك بين الأسر المستفيدة. يتوقع أن يكون هناك تحسن في النتائج الصحية والتعليم للأطفال والأسرة الأوسع بسبب آثار التحويلات على الدخل (مثلاً، زيادة الإستهلاك من الغذاء، وتنويع الغذاء). بالإضافة إلى المنافع المباشرة على الرفاه والناجمة عن تحسن الوضع الصحي، ويتوقع أيضاً أن يكون هناك منافع من خلال زيادة مستويات التعليم، وتحسين التحصيل المعرفي وكذلك الإنتاجية، والأرباح والدخل بالنسبة للبالغين. إن التعليم المناسب والصحة الجيدة هما عناصر اساسية في الحد من الفقر في اليمن.

139. **آثار الفقر.** أن الوصول إلى أهداف البرنامج سوف يساهم في التقليل الى حد كبير من الفقر وعدم المساواة، وتخفيف آثار إنتقالها بين الأجيال. وأثر برنامج التحويلات النقدية على الفقر سوف يعتمد إلى حد كبير على مدى نجاح البرنامج في إستهداف الأسر الأكثر فقراً. وبهذا المعنى، فإن إستخدام إختبار مستوى الدخل بدلاً من الطريقة السابقة في الإستهداف القطعي سوف يعزز من أثر برنامج التحويلات النقدية على معدلات الفقر. من خلال تلقي تحويلات نقدية منتظمة، من المرجح أن تزيد الأسر من تناولها للطعام، مما سوف يؤدي إلى أمن غذائي أقل وإلى صيانة الأصول الإنتاجية. ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير إيجابي على تجانس الإستهلاك. وسوف يقلل ذلك من فقر الدخل ومن عدم المساواة في الدخل بسبب تأثير إعادة التوزيع الناجم عن توجيه الحوالة إلى العائلات الأكثر فقراً داخل الأسر.

الملحق 11: الوثائق الموجودة في ملفات المشروع

الجمهورية اليمنية : المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

- قانون صندوق الرعاية الإجتماعية رقم 39 لعام 2008
- النظام الداخلي لصندوق الرعاية الإجتماعية للقانون رقم 39، 2010
- وثيقة تقييم مشروع الدعم المؤسسي لصندوق الرعاية الإجتماعية، التقرير رقم YE - 53355، 7مايو 2010
- التقييم الإجتماعي والإقتصادي المشترك (2012)
- مذكرة الإستراتيجية المؤقتة، البنك الدولي (2012)
- البرنامج الإنتقالي لتحقيق الإستقرار والتنمية 2012 – 2014

الملحق 12: كشف القروض والمنح
الجمهورية اليمنية : المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

الفرق بين المتوقع والفعلي

هوية المشروع	أسم المشروع	السنة المالية	المبلغ الأصلي بالمليون دولار أمريكي				المبالغ المصروفة/		
			البنك الدولي للإنشاء والتعمير	المؤسسة الدولية للتنمية	منحة	إلغاء	غير مصروفة	أصل	Frm Rev'd
P070092	تطوير بلدية تعز والحماية من الفيضانات	2002		100.2		0.4	24.3	-37.1	16.8
P110733	تحسين جودة التعليم العالي	2010		13.0			10.7	1.9	
P089259	الزراعة المروية بالأمطار والماشية	2007		20.0			6.8	5.5	0.3
P089761	تطوير التعليم الثانوي وإمكانية حصول الفتيات على التعليم	2008		20.0			16.3	13.6	0.0
P117608	مشروع الدعم المؤسسي لصندوق الرعاية الإجتماعية	2010		10.0			9.6	2.2	
P085231	المشروع الثاني الريفي لإمكانية الوصول	2006		80.0			42.4	2.4	22.8
P086886	إدارة والمحافظة على موارد مصايد الأسماك	2006		25.0		2.7	5.7	6.7	5.2
P094755	الصحة والسكان	2011		35.0			30.7	-0.6	
P107050	التطوير الحضري المتكامل	2010		22.0			20.9	14.0	
P122594	مشروع الأشغال العامة كثيف العمالة	2012		61.0			58.4	3.9	
P088435	المشروع الثاني لتطوير مدن الموانئ	2010		35.0			34.4	21.9	
P086865	قطاع الطاقة	2006		50.0			46.2	42.4	24.3
P117363	مشروع تحديث المالية العامة	2011		12.0			8.9		
P092211	مشروع الحصول على الطاقة للريف	2009		25.0			26.1	19.9	11.1
P113102	مشروع الرقابة على البلهارسيا	2010		25.0			14.4	-0.8	
P107037	دعم قطاع المياه	2009		90.0			70.3	59.3	15.5
P103922	التنوع الحيوي الزراعي والتكيف – مرفق البيئة العالمي	2010			4.0		3.4	0.8	
P117949	الصندوق الإجتماعي للتنمية IV	2010		60.0			27.9	8.3	
	المجموع		0.00	683.2	4.0	3.0	457.4	161.4	95.9

البيانات اعتبارا من 17 كانون الثاني 2013.

بيانات قطرية
لمحافظ مؤسسة التمويل الدولية القائمة والتي تم صرفها
بملايين الدولارات الأمريكية

		ملتزم بها					مصروفة مستحقة				
موافقة السنة المالية	شركة	قرض	ملكية	شبه ** ملكية	*GT/RM	مشاركة	قرض	ملكية	شبه ** ملكية	*GT/RM	مشاركة
2003	مياه الأهلية	1.36	0	0	0	0	1.36	0	0	0	0
2008	الموارد	3.0	0	0	0	0	3.0	0	0	0	0
2007/2008	AYCC	66.2	0	0	0	46.44	66.2	0	0	0	46.44
	S Y Healthcare	12.63	0	0	0	0	12.63	0	0	0	0
	زراعية مأرب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	بطارية اليمن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
إجمالي المحفظة:		**83.19**	**0**	**0**	**0**	**46.44**	**83.19**	**0**	**0**	**0**	**46.44**

*تبين الضمانات ومنتجات إدارة المخاطر

** شبه الملكية تشمل كل من أنواع القرض والملكية

موافقات قائمة على الإلتزام					
موافقة السنة المالية	شركة	قروض	ملكية	شبه	معين
	إجمالي الإلتزامات القائمة	0.00	0.00	0.00	0.00

الملحق 13 : لمحة عن البلاد
الجمهورية اليمنية : المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

Yemen, Rep. at a glance

3/29/12

POVERTY and SOCIAL	Yemen	M. East & North Africa	Lower-middle-income
2010			
Population, mid-year *(millions)*	24.1	331	2,519
GNI per capita *(Atlas method, US$)*	1,170	3,874	1,619
GNI *(Atlas method, US$ billions)*	28.1	1,284	4,078
Average annual growth, 2004-10			
Population *(%)*	3.1	1.7	1.6
Labor force *(%)*	4.3	2.2	1.4
Most recent estimate (latest year available, 2004-10)			
Poverty *(% of population below national poverty line)*	35	..	..
Urban population *(% of total population)*	32	58	39
Life expectancy at birth *(years)*	65	72	65
Infant mortality *(per 1,000 live births)*	57	27	50
Child malnutrition *(% of children under 5)*	..	8	25
Access to an improved water source *(% of population)*	55	89	87
Literacy *(% of population age 15+)*	62	74	71
Gross primary enrollment *(% of school-age populatio*	87	102	107
Male	96	106	110
Female	78	98	104

Development diamond*

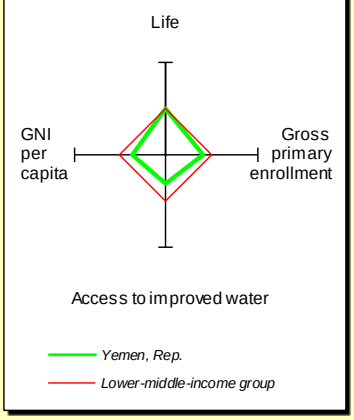

KEY ECONOMIC RATIOS and LONG-TERM TRENDS

	1990	2000	2009	2010
GDP *(US$ billions)*	5.6	9.6	25.1	31.3
Gross capital formation/GDP	12.4	18.9	13.5	11.6
Exports of goods and services/GDP	12.2	41.4	28.2	30.3
Gross domestic savings/GDP	7.5	26.3	2.0	7.5
Gross national savings/GDP	38.6	32.8	3.3	9.1
Current account balance/GDP	13.1	13.9	-10.2	-3.9
Interest payments/GDP	1.6	0.9	0.3	0.2
Total debt/GDP	112.5	53.2	25.3	20.2
Total debt service/exports	5.9	4.5	3.2	2.4
Present value of debt/GDP	..	..	..	12.7
Present value of debt/exports	..	..	..	36.6

	1990-00	2000-10	2009	2010	2010-14
(average annual growth)					
GDP	5.6	4.1	3.9	8.0	..
GDP per capita	1.5	1.0	0.7	4.8	..
Exports of goods and services	22.9	1.8	-22.7	15.8	..

Economic ratios*

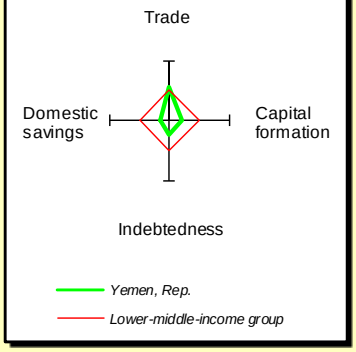

STRUCTURE of the ECONOMY

	1990	2000	2009	2010
(% of GDP)				
Agriculture	24.4	13.8	9.9	7.6
Industry	34.3	46.4	37.7	29.2
Manufacturing	19.0	5.7	7.8	6.0
Services	41.3	39.8	52.4	63.1
Household final consumption expenditure	77.0	60.1	83.3	80.7
General gov't final consumption expenditur	15.5	13.6	14.7	11.7
Imports of goods and services	17.2	34.0	39.8	34.3

Growth of capital and GDP (%)

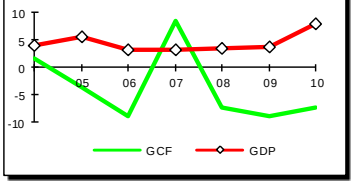

	1990-00	2000-10	2009	2010
(average annual growth)				
Agriculture	5.1	2.7	1.8	4.4
Industry	5.2	2.0	2.1	18.0
Manufacturing	1.8	5.1	2.0	4.4
Services	6.1	6.0	5.6	4.4
Household final consumption expenditure	2.8	7.1	12.9	4.7
General gov't final consumption expenditur	3.8	3.6	12.9	-14.1
Gross capital formation	10.0	-0.6	-9.0	-7.4
Imports of goods and services	11.9	5.4	-5.0	-6.8

Growth of exports and imports (%)

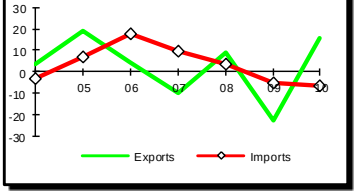

Note: 2010 data are preliminary estimates.

This table was produced from the Development Economics LDB database.

* The diamonds show four key indicators in the country (in bold) compared with its income-group average. If data are missing, the diamond will be incomplete.

PRICES and GOVERNMENT FINANCE

	1990	2000	2009	2010
Domestic prices				
(% change)				
Consumer prices	..	8.1	13.2	-44.5
Implicit GDP deflator	..	23.3	-8.7	24.7
Government finance				
(% of GDP, includes current grants)				
Current revenue	16.2	37.8	25.0	25.8
Current budget balance	-2.7	13.3	-3.7	0.6
Overall surplus/deficit	-7.3	-1.3	-19.1	-11.6

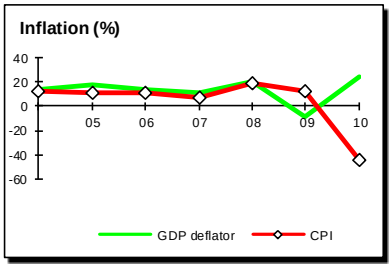

TRADE

	1990	2000	2009	2010
(US$ millions)				
Total exports (fob)	1,384	3,797	5,855	7,718
Crude oil (government share)	515	1,969	4,432	6,349
Crude oil (company share)	688	1,430	..	..
Manufactures	4	37	..	..
Total imports (cif)	1,487	2,484	7,868	8,701
Food	617	984	2,334	2,414
Fuel and energy	129	270	..	..
Capital goods	234	470	..	..
Export price index *(2000=100)*	83	100	182	218
Import price index *(2000=100)*	103	100	134	136
Terms of trade *(2000=100)*	80	100	135	160

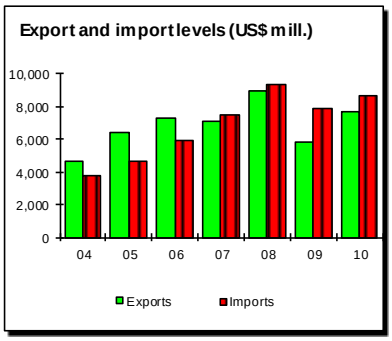

BALANCE of PAYMENTS

	1990	2000	2009	2010
(US$ millions)				
Exports of goods and services	1,543	4,008	7,092	9,329
Imports of goods and services	2,170	3,294	10,001	11,017
Resource balance	-627	714	-2,909	-1,688
Net income	-80	-777	-1,171	-1,812
Net current transfers	1,444	1,399	1,515	2,291
Current account balance	737	1,337	-2,565	-1,209
Financing items (net)	-683	198	1,448	181
Changes in net reserves	-54	-1,534	1,117	1,029
Memo:				
Reserves including gold *(US$ millions)*	474	2,822	..	..
Conversion rate *(DEC, local/US$)*	26.2	161.7	202.8	219.6

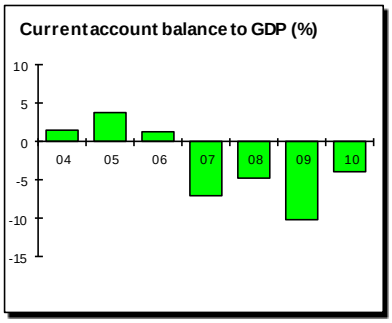

EXTERNAL DEBT and RESOURCE FLOWS

	1990	2000	2009	2010
(US$ millions)				
Total debt outstanding and disbursed	6,354	5,125	6,370	6,324
IBRD	0	0	0	0
IDA	602	1,216	2,187	2,180
Total debt service	169	243	263	259
IBRD	0	0	0	0
IDA	6	23	57	61
Composition of net resource flows				
Official grants	238	163	406	523
Official creditors	65	56	193	133
Private creditors	161	0	-1	-1
Foreign direct investment (net inflows)	-131	6	129	-329
Portfolio equity (net inflows)	0	0	0	0
World Bank program				
Commitments	58	242	0	0
Disbursements	27	65	101	73
Principal repayments	2	14	42	45
Net flows	25	51	59	28
Interest payments	3	9	15	16
Net transfers	22	42	43	12

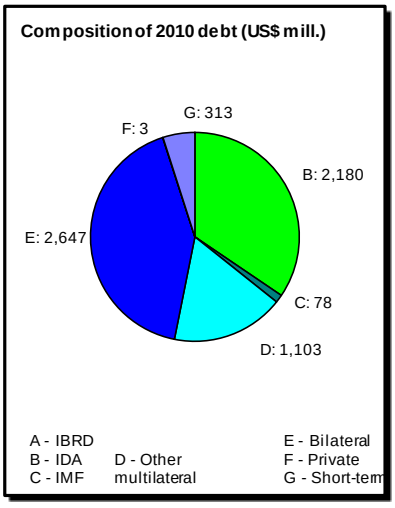

Note: This table was produced from the Development Economics LDB database. 3/29/12

الملحق 14 : الخرائط
الجمهورية اليمنية : المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة